وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

الموسومة بـ:

دور التحليل المالي في تعزيز ادارة مخاطر السيولة

– دراسة حالة بنك الدوحة القطري–

من إعداد الطالبة:

– بشرى ساري

الأستاذ المشرف:

أ. د سميرة مشراوي

محضر المناقشة رقم: 04/م.م./2025

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. د. فاطيمة الزهرة بوداود	أستاذ	رئيسا
أ. د. سميرة مشراوي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ. عبد القادر قرادي	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 /2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

الموسومة بـ:

دور التحليل المالي في تعزيز ادارة مخاطر السيولة

– دراسة حالة بنك الدوحة القطري–

من إعداد الطالبة:

– بشرى ساري

تحت إشراف:

أ. د سميرة مشراوي

محضر المناقشة رقم: 04/م.م./2025

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. د. عزوز مخلوفي	أستاذ	رئيسا
أ. د. سميرة مشراوي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ. عبد القادر قرادي	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 /2025

الشكر والإهداء

الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" [إبراهيم: 7]

نتوجه بالشكر الجزيل لصاحب الفضل العظيم والتوفيق الحكيم رب العرش عز وجل وأصلي وأسلم على عبده ورسوله خاتم الأنبياء صاحب الحمد والمقام المحمود وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

بداية أتقدم بشكر خاص جدا وتحية تقدير واحترام وامتنان للمشرفة "سميرة مشرولي" لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة والتي لم تبخل من جهدها ووقتها وبنصائحها وتوجيهاتها وإرشاداتها الصائبة لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سيكون لهم الدور في تقويم هذا العمل، كما وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط وطاقمها الإداري.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز واتمام هذا العمل.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال وأن ينفع به كل من يلتمس به طريق العلم.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

بعد السجود لله شكرا على إعانته وتوفيقه لإتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي الى الذين صدق فيهما قوله تعالى:

"**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**" [الإسراء: 7]

إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من رافقتني دعواتها أينما رحلت...

أمي العزيزة

إلى من أفنى عمره وكل جهده، الى من زرع بداخلي بذور العلم

أبي العزيز

إلى الذين تشرق الدنيا عندي بوجودهم إلى شموع حياتي وسندي في الحياة إخوتي

الأحباء: حمزة، فتيحة، سمية، الطيب، حورية

إلى الدلوعة سعيدة

إلى أختي التي لم تلدها أمي سعاد

إلى كل الزملاء والزميلات.

وإلى البراعم خديجة، إسراء، نسرين، أميمة، عمر، جواد.

أهدي لهم هذا العمل ... وأسأل الله العلي القدير أن يتقبله كصدقة جارية.

بشرى

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور التحليل المالي في تعزيز إدارة مخاطر السيولة بالبنوك، وذلك بالإسقاط على بنك الدوحة القطري كنموذج للدراسة، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2022-2024)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري. ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي؛ حيث قمنا باستخدام المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي لقياس وتحديد مخاطر السيولة.

تمّ التوصل إلى أن التحليل المالي يُعد أداة فعّالة في تعزيز إدارة مخاطر السيولة، من خلال تشخيص دقيق لوضعيتها وتحديد مدى كفايتها أو نقصها. ويساعد هذا التحليل البنوك على اتخاذ قرارات استباقية، سواء بتوجيه الفوائض نحو استثمارات ملائمة أو بمعالجة الانخفاض في السيولة عبر تعزيز مصادر التمويل. كما تُمكّن أدوات التحليل من مراقبة التدفقات النقدية وهيكل الاستحقاق، ما يدعم الجاهزية لمواجهة الأزمات. وبالتالي، يساهم التحليل المالي في دعم إدارة مخاطر السيولة بشكل متكامل يحافظ على استقرار البنك وربحيته.

كلمات مفتاحية: تحليل مالي؛ إدارة مخاطر ؛ سيولة؛ بنك الدوحة القطري.

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial analysis on enhancing liquidity risk management in Qatari banks, by highlighting Doha Bank Qatar as a study model based on annual data for the period (2022-2024); to achieve this goal, the descriptive analytical approach was used in the theoretical aspect. We used a case study approach in the applied aspect, where we used financial indicators and ratios adopted in financial analysis to measure and identify liquidity risk.

It was concluded that financial analysis is an effective tool in enhancing liquidity risk management, as it allows for an accurate assessment of liquidity status and the identification of its adequacy or deficiency. This analysis helps banks take proactive decisions, whether by directing surplus funds toward suitable investments or by addressing liquidity shortages through strengthening funding sources. Moreover, analytical tools enable monitoring of cash flows and the maturity structure of assets and liabilities, which supports readiness to face crises. Therefore, financial analysis contributes to comprehensive liquidity risk management, ensuring the bank's stability and profitability.

Keywords: Financial analysis; liquidity risk management. Doha Bank, Qatar.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	**I- II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري لدور التحليل المالي في تعزيز إدارة مخاطر السيولة	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	**03**
المطلب الأول: تقديم التحليل المالي	**03**
المطلب الثاني: عموميات التحليل المالي	**08**
المطلب الثالث: أساسيات التحليل المالي	**15**
المبحث الثاني: مفاهيم حول إدارة مخاطر السيولة	**20**
المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك	**20**
المطلب الثاني: إدارة مخاطر البنكية	**24**
المطلب الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها	**29**
المبحث الثالث: دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة	**38**
المطلب الأول: متطلبات التحليل المالي	**38**
المطلب الثاني: نسب التحليل المالي لتقييم السيولة البنكية	**48**

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل 3 **52**

خلاصة الفصل الأول **57**

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الدوحة القطري

تمهيد **65**

المبحث الأول: عرض عام لبنك الدوحة القطري **66**

المطلب الأول: التعريف ببنك الدوحة القطري **66**

المطلب الثاني: مهام بنك الدوحة القطري **69**

المطلب الثالث: مجموعة ادارة المخاطر ببنك الدوحة القطري **75**

المبحث الثاني: تقييم مخاطر لسيولة بنك الدوحة القطري باستخدام التحليل المالي **79**

المطلب الأول: حساب نسب كفاية سيولة بنك الدوحة القطري **79**

المطلب الثاني: حساب مؤشرات قياس مخاطر سيولة بنك الدوحة القطري **83**

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة لبنك الدوحة القطري **86**

خلاصة الفصل الثاني **91**

الخاتمة **93**

قائمة المراجع **98**

قائمة الملاحق **107**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	مصادر مخاطر السيولة البنكية	**35**
02-01	قائمة المركز المالي للبنوك التجارية	**49**
03-01	الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة وفق متطلبات بازل 3	**61**
01-02	قنوات التوزيع الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	**71**
02-02	المنتجات والخدمات الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	**71**
03-02	الميزانية العمومية لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**79**
04-02	حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**81**
05-02	حساب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**82**
06-02	حساب مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك إلى إجمالي الموجودات لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**83**
07-02	حساب مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**84**
08-02	حساب مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة لإجمالي القروض الى إجمالي الودائع لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**85**
09-02	نسب تغطية السيولة لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**87**
10-02	نسب صافي الموجودات السائلة لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024	**88**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أنواع المخاطر البنكية	29
02-02	الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة القطري	68
03-02	الأدوات الواردة في إطار مخاطر السيولة لدى بنك الدوحة القطري	78

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيان المركز المالي الموحد لبنك الدوحة القطري لسنة 2022	**107**
02	بيان المركز المالي الموحد لبنك الدوحة القطري لسنة 2023	**108**
03	بيان المركز المالي الموحد لبنك الدوحة القطري لسنة 2024	**109**
04	تواريخ استحقاق الموجودات والالتزامات خلال السنوات 2022-2023-2024	**110**

مقدمة

تمهيد:

تحتاج البنوك إلى السيولة بشكل دائم لتسيير أنشطتها اليومية والاستجابة الفورية لاحتياجات عملائها، سواء تعلق الأمر بسحب الودائع أو تقديم القروض أو الوفاء بالتزامات أخرى. لكن في المقابل، تُواجه هذه المؤسسات خطرًا حقيقيًا يتمثل في مخاطر السيولة، وهي من بين أبرز أنواع المخاطر المالية التي قد تهدد استقرار البنك، وقد تصل به إلى حافة الإفلاس إذا لم يتم التعامل معها بفعالية.

ولهذا السبب، تُعد إدارة مخاطر السيولة من الأولويات التي لا يمكن تجاهلها، حيث تؤدي دورًا مهمًا في الحفاظ على ثقة المودعين وضمان الاستقرار المالي. فالإدارة الجيدة لهذه المخاطر تُساهم في منع الأزمات المصرفية، وتحمي الاقتصاد المحلي من الآثار السلبية المحتملة التي قد تنتج عن اختلال النظام البنكي. وهنا تتضح أهمية أن تكون لدى البنوك أدوات فعالة تساعدها على تقييم وضعها المالي واتخاذ قرارات دقيقة في الوقت المناسب.

ومن بين هذه الأدوات، يبرز التحليل المالي للقوائم المالية، الذي يُعتبر وسيلة عملية لفهم المركز المالي والنقدي للبنك، والإجابة عن أسئلة أساسية تتعلق بقدرته على الاستمرار وتلبية التزاماته. كما يُسهم التحليل المالي في دعم اتخاذ القرارات السليمة، خاصة فيما يتعلق بتوفير السيولة اللازمة في الوقت المناسب.

وانطلاقا من هذا الدور الحيوي، نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على مساهمة التحليل المالي في تحسين إدارة مخاطر السيولة، من خلال طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

"ما مدى مساهمة التحليل المالي في تعزيز إدارة المخاطر السيولة في بنك الدوحة القطري؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا إبراز التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن للتحليل المالي تقييم كفاية السيولة وإدارة مخاطرها؟ وماهي النسب والمؤشرات المالية المستخدمة لذلك؟
- هل تساهم أساليب التحليل المالي المتعلقة بالسيولة في تحسين إدارة مخاطر السيولة لدى بنك الدوحة القطري؟

الفرضيات:

حتى يتسنى لنا معالجة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يُقيم التحليل المالي كفاية السيولة وإدارة مخاطرها من خلال أدواته وأساليبه المتنوعة والمساعدة على تعزيز قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية؛
- استخدام بنك الدوحة القطري للنسب والمؤشرات المالية لتقييم كفاية السيولة لديه وقياس مخاطرها يساهم في تعزيز معرفة الاختلالات أو المشاكل المتعلقة بالسيولة، وكذا تحسين إدارتها لديه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التحليل المالي ودوره في إدارة مخاطر السيولة، اذ أن التعرض لمخاطر السيولة يتزايد باستمرار لذلك يتعين على البنوك تحملها مما ولد لديها قناعة بأن مناعتها وتقليل آثارها يكمن في درجة اجتهادها وجديتها في مواجهة هذه المخاطر باستخدام التحليل المالي.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية التحليل المالي في إدارة المخاطر السيولة وتحديد دوره في تحسين القدرة على التنبؤ والمواجهة؛
- تحديد الأدوات والتقنيات المستخدمة في التحليل المالي لإدارة المخاطر السيولة مثل: تحليل المؤشرات المالية، نسب السيولة؛
- محاولة إظهار العلاقة بين التحليل المالي وإدارة المخاطر السيولة بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة وتقييم تأثيرها؛
- تحسين القدرة التنبؤ بالمخاطر السيولة من خلال استخدام التحليل المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تباينت أسباب اختيار الموضوع ما بين مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

- حداثة الموضوع وقابليته للبحث الدائم والمتجدد نظرا لأهميته وضرورته؛
- تسليط الضوء على التحليل المالي كأداة هامة تعتمد عليها البنوك؛
- تعاظم أهمية التحليل المالي، ووجوب الاهتمام بها أكثر نظرا لكونها احدى أهم الآليات التي تساهم في إدارة مخاطر السيولة؛
- معرفة واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك والتعرف على مختلف آلياتها المطبقة؛
- أهمية الموضوع التحليل المالي وعلاقته بالبنوك وتسيير مخاطر السيولة؛
- الرغبة الشخصية في البحث في مواضيع المالية والتخصص أكثر في مجال إدارة المخاطر البنكية.

المنهج المتبع:

من أجل الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، سيتم معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي للإطار النظري من الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام بمنهج دراسة حالة وذلك بالاعتماد على الوثائق المالية للبنك محل الدراسة كمدخلات وتتم عملية المعالجة من خلال حساب النسب والمؤشرات المالية ذات الصلة بتحقيق أهداف الدراسة.

حدود البحث:

تتحدد حدود البحث بأطر ثلاثة، حدود موضوعية، حدود زمنية وأخرى مكانية، فبخصوص الحدود الموضوعية فقد انصبت على دراسة التحليل المالي ودوره في تعزيز إدارة مخاطر السيولة في البنك، وكذا القوائم المالية، وتقييم لفعاليته في تعزيز إدارة مخاطر السيولة ومحاولة إيجاد مختلف السبل لتخفيفها، أما الحدود الزمانية فقد تركزت الدراسة في الفترة ما بين 2022 الى غاية 2024، أما فيما يخص الحدود المكانية فقد تركزت الدراسة على بنك الدوحة القطري.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين التحليل المالي وإدارة مخاطر السيولة التي تمكنا من الحصول عليها نذكر:

– **دراسة (بوسهوة نذير وملوح محمد)، 2021،" دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة بالشركات الإقتصادية** "، دراسة حالة شركة جينيرال أمبلاج، هدفت الدراسة الى استعمال أساليب التحليل المالي في قياس وتحديد مخاطر التمويل والسيولة بالتطبيق على شركة جينيرال أمبلاج لصناعة وتحويل الكرتون ومشتقاته بالجزائر للفترة من 2014–2019، وقد استخدمت مجموعة من النسب لقياس مخاطر التمويل منها (نسبة الدين، ونسب الاستقلالية المالية، ونسبة التمويل الخارجي، وغيرها) كما تم استعمال نسب لقياس السيولة وهي:(نسبة التداول ومعيار السداد السريع ومعيار النقدية). وقد تم التوصل الى أهمية اعتماد نسب نسب التحليل المالي لقدرتها على قياس وتحديد المخاطر المرتبطة بالتمويل والسيولة في الشركة عينة الدراسة.

– **دراسة (لطيف زيود وآخرون)، 2005، " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي"**، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسة و البحوث العلمية، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقويم الأداء البنكي، وتحديد كفاءته في إدارة أصوله بالشكل الأمثل، توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنّ عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن أخطاء النشاط، لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً، لأن إدارة البنك تسعى جاهدة الى تحسين نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة بالبنوك المحلية الأخرى.

– **دراسة (خالد محمود الكحلوت)، 2005،" مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**"، دراسة ميدانية على المصارف في قطاع غزة. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ولهذا الغرض استخدام الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب، وقد توصل الى أن أغلب محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم إدراكهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية.

- **دراسة (عمر الطويل)، 2008، " مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر"**، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة. هدفت دراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، واعتمدت دراسته على الاعتماد على أداة الاستبيان، وقد الى أن المصارف التجارية على التحليل المالي بدرجة كبيرة وذلك لأغراض معينة كتقييم أداء المصارف واتخاذ القرارات، كما توصل الى إهمال المصارف في منح دورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم في مجال التنبؤ بالتعثر وعدم استخدامها لنماذج التنبؤ بتعثر المالي.

- **دراسة (اليمين سعادة)، 2009، " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"**، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، أجريت الدراسة على مستوى المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة– سطيف، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، من أهم ما توصلت إليه دراسة أن تقييم الأداء يعد أمرا ضروريا من خلال أدوات التحليل المالي، فمن خلال هذا الأخير يستطيع المحلل المالي تشخيص السياسة المتبعة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة.

- **دراسة (نصر رمضان حلاسه)، 2013، " دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة"**، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل جامعة الإسلامية–غزة– فلسطين. هدفت الدراسة الى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة، ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة، وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من أجل معالجة وتخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، وخلصت هذه الدراسة الى أن البنوك التجارية تقوم باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.

- **دراسة (بوعبدلي أحلام، طبي عائشة)، 2015، " إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية"**، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة (2011–2014)، مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8. حيث قام الباحثان بإجراء دراسة مقارنة لإدارة مخاطر السيولة بين كل البنوك التقليدية والإسلامية، ودراسة كل من المتغيرات المستقبلية (حجم البنك، العائد على أسهم، العائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال)، وعلاقتها بالمتغير التابع مخاطر السيولة في كل تلك البنوك. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- **دراسة (خميس قايدي، أمينة خزناجي)، 2016، " مقال بعنوان: قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية"**، دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008-2012)، حاولت هذه الدراسة توضيح تعامل كيفية تعامل الإدارات البنكية في معالجة مخاطر السيولة ومطابقة ذلك لقرارات لجنة بازل، كما حاولت تسليط الضوء على كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية باستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية، بدءا من الكشف عن هذا النوع من المخاطر من خلال المؤشرات الخاصة بالتحليل المالي الى كيفية إدارة هذه المخاطر ومعالجتها، توصلت هذه الدراسة الى أن إدارة الأصول- الخصوم من أهم الإجراءات التي تسمح للبنك التجاري بمراقبة مخاطر السيولة وإدارتها، إذ ترتكز السيولة بصورة أساسية على التوفيق بين أجال استحقاق المطلوبات وبين أجال استحقاق الموجودات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية، آنية أو مستقبلية.

- **دراسة (فاروق فخاري، نورة زبيري)، 2018، " الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية"**، بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 2. هدفت الدراسة لمعالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة البنكية وإشكالية التحكم فيها على مستوى البنوك، حيث تم التعرض لمفاهيم وأبعاد السيولة البنكية، ثم القيام بتحليل آليات الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، من خلال تحديد أهم الأساليب والأدوات الكمية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة البنكية، إضافة الى التعرض لآليات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة. وقد توصلت هذه الدراسة الى أن مخاطر السيولة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي الى انهيار البنك وحدوث أزمات مالية؛ حيث تستخدم البنوك مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية من أجل تحديد وقياس خطر السيولة لديها، الأمر الذي يساعدها على التحكم فيها.

- **دراسة (بوعبدلي أحلام، مرسلي نزيهة)، 2019، "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية"**، العمومية الجزائرية للفترة (2006-2015)، مجلة المعارف، جامعة غرداية-الجزائر، المجلد 14، العدد 1. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وتنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التجارية التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية فمن خلال الوظائف التي تقوم بها تتعرض لمخاطر السيولة. وتوصلت نتائج هذه الدراسة الى وجود دور لإدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية

عينة الدراسة، من خلال التوازن بين السيولة والربحية. فكلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح.

– **دراسة (هبة عبد المنعم)، 2019**، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي في أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، بعنوان" **إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية**". تهتم الورقة بوقف الدول العربية من تنفيذ متطلبات الرقابة لإدارة مخاطر السيولة المصرفية، خاصة المتطلبات الكمية والنوعية، كما هدفت الورقة الى التعرف على التحديات التي تواجه البنوك العربية في تطبيق المتطلبات. قامت الأمانة الفنية للجنة العربية الرقابية البنكية بإعداد استبيان وتوزيعه في البنوك المركزية، تمت الإجابة على الاستبيان من قبل خمس عشرة دولة عربية(شملت كلا من الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا) خلال شهري جويلية وأوت سنة2017.تم التطرق الى الإطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة، نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر ومصفوفة رصد مخاطر السيولة)، كما تناول تجارب البنوك للدول العربية حول تطبيق متطلبات إدارة مخاطر السيولة.

وفي إطار مناقشة نتائج الدراسات السابقة، يتضح جليا مدى توافق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الكثير من البنود والمعالم الأساسية للموضوع، من خلال تركيزها على دراسة العلاقة ما بين التحليل المالي وإدارة مخاطر السيولة، وركزنا بالتحليل على قطر بشكل عام فيما يخص أساليب وأدوات الكفيلة بتعزيز دور التحليل المالي في تخفيف والحد من مخاطر السيولة التي تواجهها البنوك، وبصفة خاصة على الأساليب المطبقة في بنوك وعليه، فإننا من خلال بحثنا حاولنا الالمام بواقع تجربة بنك الدوحة القطري في مجال استخدام التحليل المالي لتخفيف مخاطر السيولة، وعملنا على تقييم هذه التجربة من سنة2022 إلى غاية 2024 من حيث الفعالية. وفي الأخير، جاء بحثنا ليكمل جوانب النقص والقصور في بعض الدراسات ويعتبر تتمة لدراسات أخرى من خلال تقديم دراسة حديثة.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات مختلف مراحل بحثه، ولعل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء فترة الدراسة هي تجميع البيانات ووضعها في قالب منهجي يمكن من خلاله حساب بعض مؤشرات المتغيرات المستقلة.

هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول: الفصل الأول تحت عنوان "**الاطار النظري لدور التحليل المالي وإدارة مخاطر السيولة**"، تم تخصيص هذا الفصل لكل من التحليل المالي وإدارة مخاطر السيولة إذ يتم التطرق فيه الى ماهية التحليل المالي في البنوك من خلال التطرق الى تقديم التحليل المالي وعمومياته وأخيرا أساسيات التحليل المالي، وكذلك تم التطرق الى عموميات حول إدارة مخاطر السيولة من خلال التطرق الى ماهية السيولة في البنوك، إدارة مخاطر البنكية، مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها، ثم التطرق إلى دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة من خلال التطرق لمتطلبات التحليل المالي، نسب التحليل المالي لتقييم السيولة البنكية، وختمنا الفصل بالتعرف على إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل3.

الفصل الثاني تحت عنوان "**الإطار التطبيقي لدور التحليل المالي في تعزيز إدارة مخاطر السيولة**"، يتم التطرق فيه إلى بنك الدوحة القطري وذلك بعرض تعريفه وعرض مهامه وكذا مجموعة إدارة مخاطر به، وبعدها يتم التحليل المالي لسيولة بنك الدوحة القطري باستخدام النسب المالية، وسيتم في الأخير التطرق إلى قياس مخاطر السيولة لبنك الدوحة القطري باستخدام مؤشرات مختلفة، وكذا تقييم لفعاليتها في إدارة مخاطر السيولة.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول دور التحليل المالي في تعزيز ادارة مخاطر السيولة

تمهيد:

يعد التحليل المالي أحد الموضوعات المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبية وكذلك الإقتصادية، ومن خلاله يمكن لإدارة المنشأة الإقتصادية* اتخاذ قراراتها المالية؛ هذا ويعتبر التحليل المالي المناسب كالوسيلة أو الأداة لتحقيق هذه الغاية في تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك في تحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها، وأيضاً في اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المنشأة وهذه المتغيرات تشكل جوهر الأداء الاستراتيجي لمنشأة.

تعتبر مخاطر السيولة التي تواجهها المنشأة القضية الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المنشآت في معظم دول العالم، حيث تواجه أغلب البنوك في العالم تحديات كبيرة حول السيولة والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة البنك من أجل تجاور الأزمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو.

يستخدم التحليل المالي في مختلف البنوك في الحصول على أدق المعلومات ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل المحللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة.

مما تقدم، وفي محاولة منا لمعرفة علاقة بين التحليل المالي وإدارة مخاطر السيولة، تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي؛

المبحث الثاني: عموميات حول إدارة مخاطر السيولة؛

المبحث الثالث: دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة.

* تم اختيار مصطلح "المنشأة الاقتصادية" لأنه يُعبّر بدقة عن مختلف الكيانات التي تمارس أنشطة اقتصادية هادفة للربح أو الإنتاج، دون التقيد بشكل قانوني معين. ويمتاز هذا المصطلح بشموليته ودقته، حيث يستبعد الكيانات غير الربحية أو غير الإنتاجية، ما يجعله الأنسب في التحليل الأكاديمي والمالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من مواضيع الإدارة المالية وضرورة للتخطيط المالي السليم، يتعمد لتحليل خلال فترة زمنية معينة بإتباع طرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية للمنشأة ومحاولة تقييمها، خصص هذا المبحث لتقديم ماهية التحليل المالي، حيث يتم التطرق لتطور التحليل المالي وتعريفه وأهميته وأهدافه في المطلب الأول كمدخل أساسي لفهمه، ثم التطرق لعموميات منها مجالاته والأطراف المستفيدة منه، وغيرها في المطلب الثاني، وأخيرا التطرق لأساسياته، من شروطه مروراً بمعاييره ومقومات إلى غاية محدداته.

المطلب الأول: تقديم التحليل المالي

إن التحليل المالي يوفر المؤشرات والدلائل بناء على البيانات والمعلومات التي يستند عليها، ومن خلال المطلب الأول سيتم التطرق لتقديم التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى تطور وتعريف التحليل المالي وكذا خصائصه.

أولا: تطور التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات القرن الماضي وخاصة مع ازدياد انتشار المنشآت المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، في البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويلة الأجل.

ومع اتساع الدور البنكي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الإئتمانية أصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الإئتمانية المطلوبة من المنشآت، ويعود ذلك إلى تاريخ1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك" التوصية إلى أعضاء هذه بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المنشآت التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الموجودات والمطلوبات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة"[1].

[1] منير شاكر، وآخرون، التحليل **المالي "مدخل صناعة القرارات"، الطبعة** الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 10.

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثراً كبيراً في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي[1]. بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشأة الأولى وهي دراسة سيولتها وخاصة أن غالبية المنشآت التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها، والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية)[2].

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الإستثمار ساهمت في تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير في الإستثمار يتطلب المعرفة الجيدة بالوضع المالي للمنشأة[3].

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير، ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل. وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالٍ من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماماً بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل المعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضاً مقتصراً على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل يتعدى ذلك إلى كل من البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم ايضاً بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات **مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص13.

[2] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] اليمين سعادة، استخدام **التحليل المالي في تقييم أداء المالي وترشيد قراراتها، رسالة** ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2008-2009، ص 5.

[4] منير شاكر محمد، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 12.

ثانيا: تعريف التحليل المالي

تعددت التعاريف التي تخص التحليل المالي، منها ما يلي:

1- التعريف الأول:"عملية فحص القوائم المالية المنشورة لمنشأة معينة بقصد تقديم معلومات تفيد في تحديد مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتيجة أعمالها"[1].

2- التعريف الثاني:" دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم أثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"[2].

3- التعريف الثالث:"هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة"[3].

4- التعريف الرابع: "عملية منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على المعلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار"[4].

5- التعريف الخامس: "عملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات"[5].

---

[1] علي عباس، **الإدارة المالية**، دار الإثراء، عمان، 2008، ص69.

[2] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] محمد عبد الخالق، الادارة **المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص207.

[4] حليمة خليل الجرجاوي، دور **التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الاسهم**، رسالة ماجيستر تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007-2008، ص23.

[5] محمد مطر، الاتجاهات **الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص3.

مما تقدم يمكن القول بأن: التحليل المالي هو عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المنشأة لتعزيزها، وتحديد مواطن الضعف لإيجاد العلاج اللازم لها، وذلك من خلال عملية فحص القوائم المالية بقصد تقديم معلومات تفيد في تحديد مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتيجة أعمالها.

ثالثا: خصائص التحليل المالي

للتحليل المالي خصائص تتمثل في[1]:

1- **وسيلة لتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف:** فمن أسباب نجاح المنشآت أنها تستطيع التعرف على نقاط القوة لتعزيزها، واكتشاف مواطن الضعف ومحاولة معالجتها. وتعتمد المنشأة في ذلك على تحليل القوائم المالية واتخاذ قراراتها على هذا الأساس؛

2- **المرونة:** فالتحليل المالي يميل إلى الحكم على أساس المعرفة المسبقة والخبرة أكثر من ميله إلى الحكم على أساس تطبيق آليات محددة؛

3- **بسيط من الناحية النظرية:** يتميز التحليل المالي بالسهولة من ناحية استيعاب مفاهيمه وطريقة استخدام أساليبه وأدوات؛

4- **معقد من الناحية التطبيقية:** يواجه المحللون عقبات كثيرة في إسقاط التحليل المالي على الواقع، لأن التطبيق هو بمثابة حلقة ربط بين الاقتصاد والمحاسبة والعديد من العلوم الأخرى، وقدرات المنشأة.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي وأهدافه

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى أهمية التحليل المالي وأهدافه.

أولا: أهمية التحليل المالي

التحليل المالي ذو أهمية لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير المالي من وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمنشأته، فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية.

[1] زينب لحول، **دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2016-2017، ص13.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المنشأة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها[1].

تلجأ إدارة المنشأة إلى التحليل المالي لما له من أهمية نذكر منها[2]:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية في تقييم الوضع المالي والوضع النقدي؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل؛
- يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة(المعايير) وتحديد الانحرافات، وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛
- يساعد التحليل المالي في تمكين الإدارة من رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- يساهم في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواءً كانت على مستوى المنشأة ذاتها أو على المستوى القومي؛
- يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال، وعلى المستوى القومي، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة؛
- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه من التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل المالية والتقنية والاقتصادية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

[1] زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل **والتخطيط المالي**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، القاهرة، 2013، ص 8.

[2] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة **المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص-ص 171-172.

من الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها[1]:

- تحديد المركز المالي للمنشأة، وتحديد قيمتها السوقية؛
- تحديد مركز المنشأة الائتماني سواء كان قدرة المنشأة على الاقتراض أو قدرتهاعلى خدمة دينها؛
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
- تحديد اتجاهات المنشأة وطريقة أدائها وسياساتها المالية؛
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأكبر عائد؛
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي؛
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال؛
- تحديد نسبة العائد المتحقق على الملكية في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرافقة لها؛
- تحديد نسبة نجاح المنشاة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

[1] محمد الصيرفي، التحليل **المالي–وجهة نظر إدارية محاسبية–، الطبعة** الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2014، ص–ص 115–116.

المطلب الثاني: عموميات التحليل المالي

يسعى المطلب الثاني إلى توضيح مجالات التحليل المالي والجهات المتوقع استفادتها منه، وكذا أنواعه واستعمالاته وبيان مصادر البيانات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها المحلل المالي في خطوات العملية التحليلية والوصول إلى استنتاجاته بشأنها.

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى مجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

أولا: مجالات التحليل المالي

تتسع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقا لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المنشأة، والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل المجالات المتعددة التالية[1]:

1- التحليل الائتماني: يهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطاء المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم؛

2- التحليل الاستثماري: يعد هذا التحليل ذا أهمية بالنسبة لجمهور المستثمرين من أفراد ومنشآت والذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدهم، وبالتالي فإن الهدف من التحليل هو الحصول على المعلومات عن القوة الإدارية للمنشأة وفرص استمراريتها ومعدلات النمو المتوقع فيها ومؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم؛

3- تحليل الاندماج والشراء: يستخدم تحليل الاندماج لتقويم موجودات ومطلوبات المنشأة الاقتصادية بهدف الوصول إلى القيمة الحقيقية منشأتين، إذ يترتب على عملية الاندماج والشراء تكوين منشأة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام منشأتين اقتصاديتين أو أكثر، وفي حالة رغبة المنشأة الاقتصادية بشراء منشأة أخرى تقوم الإدارة في كل من المنشأة الاقتصادية (المشترية) والمنشأة الاقتصادية (البائعة) بعملية تقييم لكل من المنشآت الاقتصادية التي تنوي شراؤها وبيعها لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبتها[2]؛

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص-ص26-28.

[2] وحيد محمود رمو، سيف الرزاق محمد الوتار، استخدام **أساليب التحليل المالي لتنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد32، العدد100، 28ماي2009، ص17.

4- تحليل من أجل التخطيط: يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة، وفي هذا المجال نستطيع القول أنّ التحليل يلعب دوراً فريداً في مجال تقييم الأداء المتوقع[1]؛

5- التحليل المالي للأداء: يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على إدارة السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات[2].

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة.

يمكننا تحديد الفئات المهتمة بالتحليل المالي بما يلي:

1- إدارة المنشأة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على المسيرين (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل[3]:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

[1] محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، **التحليل المالي الكشف عن الانحرافات والاختلاس**، **الطبعة** الأولى، الصائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص43.

[2] خليل أحمد الكايد، الإدارة **المالية الدولية والعالمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ا لأردن، 2010، ص162.

[3] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

2- الملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:

يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي لأغراض الآتية[1]:

- تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة/ وطويلة الأجل؛
- تحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة؛
- تحليل سياسة توزيع الأرباح، ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛
- تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة؛
- تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها؛
- تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم نحو المنشأة؛
- مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشآت أخرى مشابهة لها؛
- تحليل قدرات المنشأة على التوسع والنمو، أو مواجهة الانكماش والفشل.

3- أصحاب الديون على المنشأة:

إن أصحاب الديون قصيرة الأجل هم الدائنون التجاريون والبنوك، وهؤلاء في المقام الأول يهتمون بالسيولة المالية في المنشأة، ويركزون على التأكد من قدرتها على السداد في المدى القصير من خلال التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة.

أما أصحاب الديون طويلة الأجل ومنهم حملة السندات التي تصدرها المنشأة وأصحاب القروض طويلة الأجل فيركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها المالي والمصادر الرئيسة للأموال واستخداماتها في الوقت الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المنشأة في المدى الطويل والقصير على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من فوائد وسداد أقساط، أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد وفعال إذ أن الدائنين بغض النظر عن نوعهم يركزون على تحليل رغبة المنشأة في السداد وقدرتها عليه[2].

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سابق ذكره، ص18.

4- المؤسسات الحكومية:

تستفيد المؤسسات الحكومية من التحليل المالي للمنشآت للأغراض الآتية[1]:

- الرقابة على أداء المنشأة وتماشيه مع القوانين والأنظمة؛
- تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛
- تحليل سياسات المنشأة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.

5- الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية[2]:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛
- تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

6- جهات أخرى:

هناك جهات أخرى تستفيد من التحليل المالي[3]:

6-1- الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

6-2- أجهزة التخطيط: تظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخصلة من نتائج التحليل المالي.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] المرجع السابق، ص 121.

[3] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 19.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي واستعمالاته

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى أنواع التحليل المالي واستعمالاته.

أولا: أنواع التحليل المالي: ينقسم التحليل المالي إلى أنواع متعددة استنادا إلى أسس مختلفة[1]:

1- بناءً على الجهة المنفذة للتحليل: يتضمن التحليل المالي نوعين رئيسيين لهذا التصنيف وهما التحليل الداخلي والخارجي:

أ- **التحليل المالي الداخلي:** والذي يتم تحفيزه داخل عن طريق أشخاص لديهم إمكانية الوصول إلى سجلات المحاسبة الداخلية، وعادة ما ينفذ هذا التحليل من قبل المدراء التنفيذيين أو المسؤولين في قسم المالية أو المحاسبة، بالإضافة إلى الوكالات الحكومية التي لديها سلطات قانونية.

ب-**التحليل المالي الخارجي:** على عكس النوع الأول، فالتحليل هنا يتم تنفيذه عن طريق أشخاص أو جهات من خارج المنشاة، وغالباً ما تعتمد الجهات الخارجية على البيانات المالية المنشورة، لذا فإن اللوائح الحكومية التي تطلب من المنشآت الإفصاح عن معلوماتها المالية، تخدم بشكل كبير موقف التحليل المالي الخارجي تساهم في تحيينه، ويعد المستثمرون الحاليون أو المستثمرون المحتملون من الأمثلة على الجهات الخارجية التي تقوم بهذا النوع من التحليل، بالإضافة الى وكالات الائتمان والجمهور العام.

2-بناءً على الفترة الزمنية: يتضمن التحليل المالي نوعين رئيسيين وفقا هذا التنصيف وهما التحليل المالي قصير الأجل والتحليل المالي طويل الأجل:

أ- **التحليل المالي قصير الأجل:** يتم هذا النوع من التحليل المالي باتخاذ القرارات التي تخص الفترة الزمنية قصيرة الأجل، أي أنه يساعد على قياس وإدارة مركز السيولة للمنشأة، ومعرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية قصيرة الأجل، وعلى هذا الأساس يتم اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة؛

ب-**التحليل المالي طويل الأجل:** أما في هذا النوع فيتركز اهتمام القائم بالتحليل المالي على الفترات الزمنية المستقبلية طويلة الأجل، فيقوم بدراسة قدرة المنشأة على الوفاء بكل من تكاليف الفوائد التي تتحملها مقابل الحصول على تمديد معين، بالإضافة إلى جداول السداد لهذا الالتزام طويل الأجل، وغالباً ما يتم قياس هذا النوع من التحليل باللجوء الى أدوات محددة، كالملاءة المالية والاستقرار والربحية.

[1] محمد المبروك أبوزيد، التحليل **المالي: شركات وأسواق المالية**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص27-29

3- بناءً على الأسواق المالية: يتضمن التحليل المالي نوعين رئيسيين طبقاً للأنواع المستخدمة في الأسواق المالية بشكل خاص، وهما التحليل الفني والأساسي:

أ- **التحليل الفني:** يهتم التحليل الفني بدراسة حركة الأسعار للأوراق المالية من خلال الاستعانة بتحليل البيانات التاريخية التي تكون واضحة على الرسوم البيانية والمؤشرات الفنية الأخرى ومن ثم يمكن للقائم بالتحليل المالي الفني أن يتنبأ بحركة اتجاه الأسعار في المستقبل، من دون أن ينظر إلى العوامل المؤثرة في هذه الحركة، وغالباً ما يستخدم التحليل الفني من قبل المضاربين في الأسواق المالية الذين يهتمون بتحديد سعر الورقة المالية خلال المدى القصير؛

ب- **التحليل الأساسي:** عكس التحليل الفني، فالتحليل الأساسي يهتم بمعرفة المسببات فهو يقوم بدراسة الظروف المحيطة المؤثرة في تحركات الأسعار في سوق العملات، يدرس المحلل الأساسي جميع العوامل السياسية والاقتصادية للدولة صاحبة العملة، لكي يتمكن من تحديد السعر المستقبلي، وفي سوق الأسهم يدرس المحلل المالي القوائم المالية لمنشأة معينة ومستويات العائد ونسبة السيولة المديونية والتشغيل حتى يتمكن من تكوين صورة شاملة عن قوة سهم هذه المنشأة باعتباره أصلاً مالياً، ويستخدم التحليل الأساسي من قبل مستثمري المدى الطويل، الذين يحتفظون بالسهم أو بالورقة المالية لفترة طويلة قد تصل الى بضع سنوات.

4- بناءً على الشمولية: فإنه يمكن أن يقسم إلى تحليل شامل وتحليل مالي جزئي[1]:

أ- **التحليل المالي الشامل:** في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لمنشأة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المنشأة وذلك لغرض ترشيد قراراتهم؛

ب- **التحليل المالي الجزئي:** فهو غالباً ما يكون لغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئياً بمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمنشأة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي

التحليل المالي في حد ذاته وسيلة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته. والهدف من استعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي

[1] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المنشأة. وكما هو معلوم فإن وضع السياسات للمنشأة ليس من مسؤوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول وإجابات تتعلق بالأسئلة التي يبرزها التحليل المالي. فالغرض الأساسي من التحليل المالي هو مد الإدارة والمستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية التي يستخدمونها في[1]:

- قياس ربحية المنشأة وسيولتها، أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- إعداد التنبؤات المالية؛
- التخطيط المالي للمنشأة؛
- الرقابة المالية؛
- تقييم مدى كفاءة الإدارة في المنشأة بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة دائرة فدائرة؛
- إظهار مدى نجاح المنشأة لمالكيها.

الفرع الثالث: المعلومات اللازمة للتحليل المالي وخطواته

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى المعلومات للتحليل المالي وخطواته.

أولا: المعلومات اللازمة للتحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية، ويمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي الى مصدرين رئيسين هما[2]:

1- **مصادر داخلية:** تنطوي تحتها كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المنشأة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفهية، ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.
2- **مصادر خارجية:** يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة الى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب

[1] زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] وليد ناجى الحيالى، الاتجاهات **الحديثة في التحليل المالي**، مكتبة الجامعة إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص-ص27-28.

الاستشارية، كما يمكن أن نضيف الى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المنشأة في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك أثاراً سلبية أو إيجابية على أداء المنشأة بشكل عام.

ثانيا: خطوات التحليل المالي

كأي برنامج عمل للتحليل المالي، يجب أن ينجز على مراحل، وهذه المراحل يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول الى الهدف الرئيسي لتلك العملية بشكل علمي وعملي، ويمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي[1]:

1- **التصنيف:** هو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام محل البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

2- **المقارنة:** هي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام، والتصنيف والمقارنة لا يتقصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لفترة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمتد الى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.

3- **الاستنتاج:** عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام تلك العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله تلك الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج المشاكل؛ وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكماً سليماً على المركز المالي للمنشأة، وقدر إمكانياتها ومقدرتها، وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 118-119.

المطلب الثالث: أساسيات التحليل المالي

للتحليل المالي شروط منها ما يتعلق به هو نفسه ومنها ما يتعلق بمختلف الأساليب والأدوات المستخدمة، بالإضافة الى مقوماته ومحدداته الأساسية من أجل نجاحه.

الفرع الأول: شروط ومعايير التحليل المالي

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى شروط التحليل المالي ومعاييره.

أولا: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروطاً معينة ليصبح نموذجا ومن ثم الاعتماد عليه في اتخاذ القرار، ومن بين الشروط نجد[1]:

- يجب أن تتوفر على المرونة، أي القابلية للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛
- يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين؛
- يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت؛
- يجب أن يتركز التحليل المالي على أساس التنبؤ بالمستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً؛
- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكيلا يجعل البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت؛
- يجب أن تكون الأدوات المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

[1] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، رسالة ماجيستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007-2008، ص-ص 16-17.

ثانيا: معايير التحليل المالي

1- المعيار: رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملاءمة نسبة أو رقم ما. فالنسبة المالية ما هي إلا حاصل قسمة بند من بنود قائمة المركز المالي أو قائمة نتائج الأعمال على بند آخر من نفس القائمة (في معظم الحالات) وهي بهذا الشكل لا معنى ولا مدلول لها، ولكي تكتسب هذه النسبة أي معنى في التحليل المالي على المحلل أن يقارنها مع نسب أو معدلات أخرى تستعمل كمعايير، فالمعيار هو الذي يكسب النسبة معناها، وكذلك المقارنة للرقم المطلق بأرقام أخرى ذات علاقة هي التي تكسب الرقم معناه أيضاً[1].

2- خصائص المعايير: للمعايير خصائص تتمثل في[2]:

- **الشمول:** وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة؛
- **الاستمرارية:** وهو أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابعة؛
- **الواقعية:** وهو أن يكون المعيار قابل للتطبيق؛
- **الاستقرار:** وهو أن يكون المعيار ثابت نسبياً وغير متقلب أو متغير؛
- **البساطة والوضوح:** وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات؛
- **سهولة التعامل معه وتركيبه:** وهو أن يكون المعيار مقروءا وقابلاً للمقارنة.

3-استخدامات المعايير: تتمثل في[3]:

- تفسير الظاهر المالية المختلفة وإعطاؤها وصفاً كمياً؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المنشأة المالي؛
- كشف الانحرافات؛
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

[1] زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] المرجع السابق، ص 10.

[3] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 117-118.

4- أنواع المعايير: للمعايير عدة أنواع نذكر منها:

أ- **المعيار النمطي المطلق:** وهو نسب أو معدلات متعارف عليها في حقل التحليل المالي. المعيار النمطي المطلق مؤشر مالي ضعيف الاستخدام في التحليل المالي لكونه يعتمد إيجاد صفات مشتركة بين منشآت متعددة ومن قطاعات مختلفة في طبيعة عملها يتم بناءً عليها تحديد قيمة مطلقة لهذه النسبة أو ذلك المعدل إلا أنه ليس من الضروري أن ينطبق على جميع المنشآت ولهذا كان الواجب استعمال معيار الصناعة أو معيار تاريخي لأنهما أقوى.

ب-**معيار الصناعة:** وهو متوسط تلك النسبة مأخوذ لمجموعة كبيرة من المنشآت التي تنتمي الى صناعة واحدة عن فترة زمنية واحدة. ويفيد هذا المعيار أو المعدل في مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة موضوع الدراسة به لمعرفة المركز النسبي للمنشأة بين المنشآت المماثلة وغالباً ما تكون النسبة الخاصة بالمنشأة غير متطابقة تماماً مع معدل الصناعة. وهذا أمر طبيعي ولكن الذي يثير التساؤل هو الاختلاف الكبير بين النسبة والمعدل. أما إذا تطابقا فيستنتج المحلل المالي أن المنشأة تعمل ضمن المعدل السائد، وإذا كانت نسبة المنشأة أعلى من المعدل فتقييمها هو أنها فوق المعدل، أما إذا كانت أقل فهي منشأة دون المعدل، ويواجه هذا المعيار بعض المشاكل منها صعوبة تحديد الصناعات و تصنيفها من جهة، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة من جهة أخرى، كذلك فإن اختلاف الظروف التاريخية واختلاف الحجم و نمط الإنتاج واختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه المنشآت أو تمنحه و نوع العملاء ونظام المحاسبة المتبع...إلخ كل هذه العوامل تضيف صعوبات أخرى لتعريف معدل الصناعة وتحديدها.

ج-**المعيار الاتجاهي(التاريخي):** وهو معيار يعتمد على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للمنشأة، ويعاب على هذا المعيار أنه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي[1].

د- **معيار المخطط أو المستهدف:** عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المنشأة تحققه مع ما تحقيقته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً وذلك خلال فترة مالية محددة.

[1] زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي ومحدداته

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى مقومات التحليل المالي ومحدداتها.

أولا: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها؛ بناءا لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي[1]:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي ينتقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي أخرى وبقدر متوازن يبين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- أن يبرر القروض التي يبنى عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
- ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها؛
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتغييرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وكذلك سيقوم بعد ذلك بتقديم تقديره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منه؛

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص54.

- العمل على التحديد الواضح السليم لأهداف التحليل المالي، وتقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- القيام بالتفسير السليم لنتائج التحليل المالي، أي الوصول الى نتيجة غير قابلة للتأويل والتحريف؛
- ضرورة أن يكون من يقوم بالتحليل مؤهلا لهذه المهمة.

ثانيا: محددات التحليل المالي

التحليل المالي أداة مهمة لاقتراب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المنشآت المحللة، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة محددات منها[1]:

- التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداده، ولكن كثيرا ما يعمل المحللون في ظل شح المعلومات الأخرى، فالمقرض قرضاً قصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى، في حين المستثمر يركز على الربحية؛
- تركيز اهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمنشأة دون الجوانب الأخرى؛
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، لأن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركا لأبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعاً في الخطأ؛
- تتفاوت درجات اهتمام المحلل في المنشأة ويتفاوت عمق التحليل المطلوب، فالبنك الراغب في إقراض مبلغ مليون يحتاج دينار يحتاج تحليلاً أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدى عدة سنوات؛
- كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لأن للكمية والنوعية أثراً مباشراً في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى الإقتراب من الوضع الحقيقي؛
- محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل فإذا تدنت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل؛
- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

[1] بشرى بوهالي، فرح بوخميس، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة** ماستر، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، -ميلة-، الجزائر، 2022-2023، ص22.

المبحث الثاني: مفاهيم حول إدارة مخاطر السيولة في البنوك

تمثل السيولة أحد محاور الاهتمام الرئيسية بالبنوك فهي تعبر عن مدى قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات، وتأتي أهمية السيولة من حاجة البنوك إليها في مواجهة احتياجات عملائها للأموال والمتمثلة في سحبهم لودائعهم أو الاقتراض من البنك وهي احتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعزز ثقة المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم. لذلك سيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى ماهية السيولة في المطلب الأول، ثم إدارة المخاطر البنكية في المطلب الثاني، يليه في المطلب الثالث مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها.

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك

تعتبر السيولة أحد محاور الاهتمام الرئيسية بالبنوك، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريفها وأهميتها وكذا مصادرها والعوامل المؤثرة عليها.

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية وأهميتها

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى مفهوم السيولة البنكية وأهميتها.

أولا: مفهوم السيولة البنكية

يمكن تعريف السيولة البنكية كما يلي:

1- التعريف الأول:" قدرة المصرف التجاري على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والإستجابة لطلبات الإئتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة البنكية الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة الى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة"[1].

2-التعريف الثاني: "هو ما يحتفظ به البنك من الأموال النقدية أو ما يتوفر له من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها"[2].

[1] إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 2، سبتمبر 2012، ص2.

[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 370.

3- التعريف **الثالث:** "هي عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسائر في القيمة، حيث نستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الإئتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع"[1].

4- التعريف الرابع: "السيولة البنكية تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له ربحاً ممكناً، مع الاحتفاظ بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله"[2].

وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل، أو النوعي، والسيولة على مستوى البنك الفردي، فالأولى تعني قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الإئتمان في أي وقت، أما السيولة على مستوى البنك الفردي، فإنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز البنكي، ولكن هذه التحولات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحب منه الودائع.[3]

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف السيولة بأنها الأصول السائلة التي يحتفظ بها البنك لمقابلة السحوبات من الودائع والوفاء بالالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير،أو شبه السائلة التي يستطيع البنك تحويلها بسرعة الى سيولة ودون خسارة فيها لمواجهة التزاماته الطارئة.

ثانيا: مكونات السيولة البنكية وأهميتها

1- مكونات السيولة البنكية:

تتكون السيولة من[4]:

- الأرصدة النقدية للبنك لدى البنوك الأخرى محلية كانت أو مراسلين من الخارج؛
- ما يستحق من مبالغ للبنك على البنوك الأخرى، ويتمثل في حقوق البنك على البنوك الأخرى؛

[1] علي كنعان، النقود **والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 194.

[2] حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور **التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص-ص 29-30.

[3] عبد الغفار حنفي، سمية زكي قرياقص، **أسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 230.

[4] فليح حسن خلق، النقود **والبنوك**، دار النشر للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 350.

- الأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي عند حاجة البنك لذلك؛
- الشيكات لصالح البنك والحوالات والعملات الأجنبية تحت التحصيل؛
- الموجودات من الذهب؛
- أذونات الخزينة والسندات المالية.

2- أهمية السيولة البنكية:

إن البنك يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين، وكذا لتلبية طلبات عملائه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت الفرصة الاستثمارية. لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي[1]:

- تعتبر كمؤشراً حيوياً للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين؛
- تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر وقادر على الإبفاء بالتزاماته تجاه جميع الأفراد؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛
- تجعل البنك لا يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة يمكن البنك من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك أو من البنك المركزي؛
- أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

الفرع الثاني: مصادر السيولة البنكية والعوامل المؤثرة عليها

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى مصادر السيولة البنكية والعوامل المؤثرة عليها.

أولا: مصادر السيولة البنكية

هناك عدة مصادر للسيولة تتمثل في التالي:

- **الموجودات التي حل تاريخ استحقاقها:** وذلك كالقروض والفوائد المستحقة، وأقساط القروض والعمولات والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى[2].

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع** سبق ذكره، ص 376.

[2] جميل سالم الزيدانين، أساسيات **في الجهاز المصرفي (المنظور العلمي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 156.

- **بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك:** أي بيع الأوراق المالية التي في محفظة البنك خاصة الأوراق المالية قصيرة الأجل، كالسندات الحكومية وأذونات الخزانة. هذه الأخيرة تتمتع بدرجة سيولة مرتفعة لأنها مضمونة من الحكومة[1].أي يقوم ببيع الأوراق المالية لتعزيز السيولة لديه. وبهذا الخصوص، تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط.
- **إدارة مطلوبات البنك التجاري:** وذلك بإصدار شهادات الإيداع أو توريق الديون، أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى[2].

وعليه فإن مصدري السيولة هما الموجودات والمطلوبات. ويجب أن يعمل البنك على تحقيق التوازن بين مصادر السيولة لأن السيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد والسيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، حيث تعتبر سيولة البنك جيدة إذا كان يتمتع بسهولة الحصول على النقد بتكلفة مقبولة وبالحجم المطلوب وبالوقت المناسب، وهذا يعني إما أن يمتلك البنك المبالغ الملائمة عند احتياجه للسيولة أو القدرة على الحصول على النقدية المطلوبة من خلال الاقتراض أو تسييل بعض الموجودات، كما أن نقص السيولة البنكية يعتبر أحد إشارات تعرض البنك للمشاكل المالية[3].

ثانيا: العوامل المؤثرة على السيولة البنكية:

إنّ سيولة البنك ليست ثابتة بل في تغير مستمر وإن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يلي[4]:

أ-عمليات الإيداع والسحب على الودائع: في الوقت الذي تتم فيه عمليات السحب على الودائع نقدا، يؤدي ذلك الى تخفيض نقدية الصندوق، وبالتالي الى تقليص سيولته، بينما في عمليات الإيداع (تحويل النقود الى ودائع بنكية) فسيتم تحسين سيولة البنك.

ب- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك: ظهور رصيد حساب البنك الجاري الدائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى العاملة في البلد يسبب زيادة في سيولته، ففي هذه حالة

[1] المرجع السابق، ص 129.

[2] جلال جويدة القصاص، اقتصاديات **المصارف والنقود الرقمية (بتكوين)**، **دار** التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 129.

[3] أسعد حميد العلي، إدارة **المصارف التجارية " مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 181.

[4] فاطمة الزهراء ريحيمي، **قياس السيولة النقدية لدى البنوك التجارية في الجزائر**، رسالة الماجستير، العلوم المالية، جامعة مستغانم، 2014-2015، ص 43.

تضاف الموارد النقدية الجديدة الى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية.

ت- **موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:** يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية القدرة التأثير على السيولة البنكية، فمن خلاله يتم تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو احتياطات النقدية المتوفرة لديها، و يقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة.

ث- **رصيد رأس المال الممتلك:** يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس صحيح، كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت السيولة البنكية، ومن ثم حددت قدرته الاقتراضية وانخفضت قدرته على تسديد التزاماته الجارية.

ج- **الودائع الثابتة:** تسمح للبنوك بوضع جدول يبين تواريخ استحقاقها، وهذا الإجراء يساعد البنوك على التنبؤ بالأحداث المحتملة مستقبلا، مما يعطيها إمكانيات أكبر للتوظيف.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر ليست عملية جديدة، لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت وآخرها الأزمة العالمية سنة 2008، حيث تتعرض البنوك الى العديد من المخاطر خاصة بعد تطور النشاط البنكي.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر البنكية وأهميتها

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى تعريف إدارة المخاطر البنكية وأهميتها.

أولا: تعريف إدارة المخاطر البنكية

بالنسبة لتعريف إدارة المخاطر البنكية، فقد تعددت التعاريف لها، وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولتها:

1- التعريف الأول: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر للحد الأدنى"[1].

2- التعريف الثاني: "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو كبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها"[2].

3- التعريف الثالث: "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارة المصارف من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على البنوك"[3].

---

[1] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة **تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة، 16-18 أفريل 2007، ص3.

[2] محمد عريقان حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة **المصارف الإسلامية –مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص 310.

[3] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 190.

ترتكز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم في الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، يتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع للإدارة العليا للمناقشة[1].

بعد التطرق لمفهوم إدارة المخاطر البنكية، سيتم التطرق لتعريف كل من المخاطر والخطر البنكي:

المخاطر: هي مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها مستقبلا[2]. وتعرف أيضا بأنها فرصة تأكيد أذى أو ضرر أو خسارة[3].

الخطر البنكي: هو الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المحققة فعليا إما إيجابيا أو سلبيا. الفرق الإيجابي في المجال البنكي يسمى الفرصة، وبالتالي فإن الخطر البنكي يبقى النتيجة السلبية غير متوقعة ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها البنك مما يعرضه لفقد جزء من أصوله، فالنتيجة السلبية تعبر عن خسارة، حيث في المجال البنكي يتم التمييز بين نوعين من الخسائر[4]:

أ- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، مما يؤثر على أمان البنك فيتخذ الإجراءات اللازمة.

ب- **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد لأحداث غير متوقعة مثل التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة، التقلبات المفاجئة في اقتصاد السوق. ويعتمد البنك في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

---

[1] سمير الخطيب، قياس **وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005، ص3.

[2] منير إبراهيم هندي، الإدارة **المالية – مدخل تحليل المعاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1999، ص440.

[3] طارق عبد العال عماد، **الاتجاهات الحديثة في: التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 977.

[4] بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007-2008، ص61.

إذن، الخطر البنكي هو" عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الإقتصادي أو سياق العملية الإقتصادية"، ويمكن الاستنتاج أن المخاطر لها عدة أنواع، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أنواع المخاطر البنكية

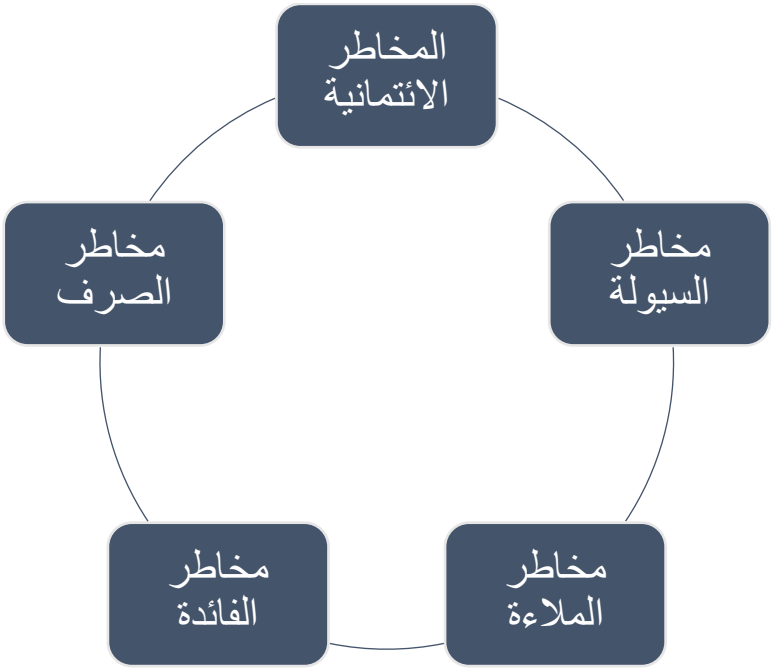

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص-ص61-74.

يوضح الشكل أهم أنواع المخاطر البنكية، وهي مترابطة وتؤثر بشكل مباشر على استقرار البنك. تشمل المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر العملاء في السداد، ومخاطر السيولة المرتبطة بعدم قدرة البنك على تلبية التزاماته الفورية، ومخاطر الملاءة التي تعكس قدرة البنك على الاستمرار على المدى الطويل. كما توجد مخاطر الفائدة الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة، ومخاطر الصرف الناتجة عن تغيّر أسعار العملات. وتُظهر الدائرة أن هذه المخاطر متداخلة وتتطلب إدارة متكاملة.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها. وتتجلى هذه الأهمية في العناصر التالية[1]:

[1] صلاح الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تقييم المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير ؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل وتنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال.

الفرع الثاني: خطوات ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى خطوات إدارة المخاطر البنكية ومبادئه.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر البنكية

تتمثل خطوات إدارة المخاطر البنكية في أربعة مراحل أساسية هي[1]:

أ- **تحديد المخاطر:** لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر، لابد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها تتضمن عدة مخاطر وهي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل؛

ب- **قياس المخاطر:** إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاد الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر؛

ت- **ضبط المخاطر:** هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر، وهي تجنب بعض الأنشطة، تقليل المخاطر أو إلغاء هذه المخاطر؛

[1] مبارك بوعشة، تسيير **مخاطر البنكية – مع الإشارة حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، المجلد17، العدد27، 2007، ص 232.

ث- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية.

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

يمكن إجمال هذه المبادئ والتي يطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي[1]:

أ- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب أن يقوم مجلس إدارة البنك بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسة إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة عليها؛

ب- إطار إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة ان تخصص موارد التمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره؛

ج- تكامل إدارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية متكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك؛

د- محاسبة خطوط الأعمال: من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها الى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات ...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم؛

هـ-تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم، وبطريقة كمية أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة؛

و- المراجعة المستقلة: تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة تتوفر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر؛

[1] نبيل حشاد، دليلك **إلى إدارة المخاطر المصرفية**، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 28.

ز- **التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات.

هذه الأسس تطبق على جميع المنشآت البنكية، ويجب أن تستخدم تلك الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر. ومن الجدير بالذكر، أنه يوجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك وخلال المراحل الزمنية المختلفة وذلك تبعا للعوامل التالية[1]:

- حجم أنشطة البنك؛
- طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك؛
- درجة التعقيد أعمال وأنشطة البنك؛
- المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك (تقييم وصفي مقابل تقييم كمي).

المطلب الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق ادارتها

تحتاج البنوك لمراقبة سيولتها حتى تضمن ملاءتها وقياس دقيق لمخاطرها. وذلك بإدارة وقياس وتحليل السيولة. ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى مفهوم مخاطر السيولة البنكية وتقنيات وسياسات وكذا استراتيجياتها إدارتها وأخيرا طرق إدراتها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية وأهدافها

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى مفهوم إدارة مخاطر السيولة وأهدافها.

أولا: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية

1- مفهوم مخاطر السيولة:

أ- **التعريف الأول:** "عدم القدرة على توفير التمويل اللازم التمويل لمواجهة التزامات البنك في تواريخ استحقاقها من خلال الحصول على النقود من المقترضين أو بيع الأصول، أي عدم القدرة على تمويل

[1] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

محفظة الموجودات بمعدلات ملائمة وتسييل أصولها بأسعار معقولة[1].إذا حدث تباين في تواريخ استحقاق جانبي الميزانية فهذا الفرق ينتج إما فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي يجب تمويله. كما يظهر خطر السيولة من صعوبة الحصول على النقدية الحاضرة بتكلفة معقولة"[2].

ب-**التعريف الثاني:** "يعبر عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات واحتياجات المقترضين، وتتعاظم هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية"[3].

ج-**التعريف الثالث:** "هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة"[4].

مما سبق يتبين أن مخاطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الموجودات قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات، فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الموجودات والمطلوبات، ولا يتوفر لديها لديها النقد الكافي لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها.

وعليه يمكن تعريف إدارة مخاطر السيولة البنكي:"هي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي

---

[1] Salman Syed Ali, **Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks**, Conference of Monetary Sector in Iran structure, Performance and Challenging Issues, Tehran – February 2004, p02.

[2] Anas, E. Mounia B. A, **Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame Work the case of Islamic Banks**. International Journal of Business and Management, 2008, p 80-81.

[3] حكيم براضية، التصكيك **ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، -الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 7.

[4] آسيا قاسمي، حمزة فيلالي، المخاطر **المصرفية ومنطق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر 2011، ص334.

وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم وبمواظبة تامة ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة"[1].

كما أن إدارة البنك عند إدارتها للسيولة تهدف إلى الإستجابة للقوانين والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياطي والسيولة حتى لا تقع على البنوك عقوبات البنك المركزي، بالإضافة إلى إشباع حاجات الإقراض خاصة الإحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة[2].

3- نشأة مخاطر السيولة البنكية:

تنشأ مخاطر السيولة البنكية نتيجة لمصادر داخلية وخارجية للبنك على النحو التالي[3]:

3-1-الأسباب الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث آجال الإستحقاق؛
- سوء توزيع الموجودات على المطلوبات ذات درجات متفاوتة من حيث إمكانية التحول لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض المطلوبات العرضية الى المطلوبات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

3-1- الأسباب الخارجية:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يستتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد إلتزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها؛
- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم **تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 7، العدد2، 2014، ص111.

[2] نزيهة مرسلي، أحلام بوعبدلي، إدارة **مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائر للفترة 2006-2015**، مجلة المعارف، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، 2019، ص 346.

[3] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 114.

مما سبق يتبين أن مخاطر السيولة تنشأ عن عدم كفاية الموجودات قصيرة الأجل لمواجهة مطلوبات قصيرة الأجل، فهي تحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الموجودات والمطلوبات، وتزداد هذا المخاطر عندما يصعب على البنك توفير النقد بتكلفة معقولة.

الجدول التالي يبين مصادر مخاطر السيولة البنكية:

الجدول رقم (01-01): مصادر مخاطر السيولة البنكية

المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
• عرض مرتفع لبنود خارج الميزانية؛ • الاعتماد بشكل كبير على ودائع المنشآت قصيرة الأجل؛ • زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم؛ • التركيز على الودائع قصيرة الأجل؛ • تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية؛ • عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل.	• أسواق مالية ذات حسابات عالية؛ • أزمات اقتصادية مفاجئة؛ • أداء اقتصادي منخفض • انخفاض الثقة في القطاع البنكي؛ • العوامل غير الاقتصادية (اضطرابات السياسية..الخ)؛ • الحاجة المفاجئة لتمويل المشاريع؛ • احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية.

Source: Rafki Ismail, Management the Demand and Supply of Liquidity in Islamic Banking (case of Indonesia), Op-cit, p40.

ثانيا: أهداف إدارة مخاطر السيولة البنكية

لمواجهة مخاطر السيولة، تقوم البنوك بإدارتها بشكل جيد، حيث تهدف إدارة مخاطر السيولة الى[1]:

- توفير الإدارة البنكية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول الى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض معدلات الربحية؛

[1] رقية عبد الحميد شرون، إدارة **مخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 148.

- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم، صكوك، ودائع استثمارية...الخ)، مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول الى مخاطر مقبولة ومدروسة؛
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يناسب الأسقف أنشطة البنك، مع وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع تلك أنشطة.

الفرع الثاني: تقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية ومتطلباتها

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى تقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية ومتطلباتها.

أولا: تقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية

إن تقنيات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل[1]:

أ- **تنويع الموارد:** كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل، فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، وذلك تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك وما يترتب عليه من شح في مصادر التمويل وتراجع مستوى توظيفاته المالية؛

ب- **الوضعية المالية السليمة:** إن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي أزمة السيولة، والمقياس الوحيد الذي ظل مقبولا على المدى البعيد، هو ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية صلبة وإدارة سليمة، وبذلك مردودية معقولة واتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد ودعم الثقة لدى المودعين والمستثمرين؛

ج- **إعداد سيناريوهات الطوارئ:** إن التخطيط للحالات الطارئة وإعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة، وعلى ضوء نتائج هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة على الأقل النتائج المعقولة؛

[1] حياة نجار، إدارة **المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص-ص 172-173.

د- إعداد خطة استعجالية: أي البحث عن الحلول الملائمة لتفادي الآثار السلبية اللازمة علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا، فعلى سبيل المثال من الحلول الممكنة والأكثر استعمالا نجد باختصار الشراء المغلق للسندات – شراء السيولة – التوريق؛

هـ- وضع حدود للتحويل: إن تحويل الودائع الجارية الى قروض طويلة الأجل هو من بين أنشطة للبنوك التجارية، إلا أن عملية التحويل هاته يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا، وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل وأجال السحب. وعليه، يجب على الإدارة العليا للبنك وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات؛

و- المعامل القانوني للسيولة: أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير، حيث وكما نصت عليه اتفاقية بازل للرقابة المصرفية يجب أن يكون في حدود 100 %. إن الغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسات القرض هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية.

بالإضافة للتقنيات سابقة الذكر، يقوم مجلس إدارة البنك بوضع تقنيات لإدارة السيولة استجابة لوجود متطلبات يجب العمل بها نذكر منها[1]:

- يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛
- يجب على مجلس الإدارة تحديد والموافقة على استراتيجيات، سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة؛
- يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛
- يجب على مجلس الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة، والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة.

ثانيا: متطلبات إدارة مخاطر السيولة البنكية

تتطلب إدارة السيولة توافر مجموعة من المتطلبات نذكر منها[2]:

[1] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص-ص 240-241.

- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك، إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية؛
- إعلان السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة بالبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين السيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية؛
- توافر أنظم حواسيب آلية فعالة في تقييم سائر المعلومات المطلوبة، والتي تعتبر ذات أهمية في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة، وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة؛
- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل، وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات قصيرة الأجل في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض في السيولة؛
- الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة. فالبنك الذي لديه عجز، يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك.

الفرع الثالث: طرق إدارة مخاطر السيولة البنكية ونظرياتها

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى طرق إدارة مخاطر السيولة البنكية ونظرياتها.

أولا: طرق إدارة مخاطر السيولة

1- طريقة الفجوات:

يتم تقييم وقياس مخاطر السيولة بدلالة العجز بالسيولة، وهو عبارة عن الإنحرافات الموجودة بين استحقاق المطلوبات وتسييل الموجودات في تاريخ معين، في كل التواريخ المستقبلية والذي يعرف بفجوة

السيولة. هذه الفجوة يتم إدارتها بطريقة تضمن بأن العجز في التمويل المتوقع يمكن أن يقابل تحت ظروف عادية.[1]

إذن فجوة السيولة هي الفرق الصافي بين الموجودات والمطلوبات، وعندما يقوم البنك بتأدية أعماله كل يوم، فإن موجودات ومطلوبات جديدة تضاف وبالتالي فإن وضعية الفجوة تتغير. وهناك نوعان من الفجوات[2]:

أ-**فجوة موجبة بين الموجودات والمطلوبات:** حيث يعني هامش الفجوة الموجبة أن التغير الجبري في الموجودات يفوق التغير في المطلوبات. الفجوة الموجبة تعني تدفقاً صافاً موجباً عند استحقاق الموجودات. هذه الوضعية لا تخلق خطر سيولة على اعتبار أن استحقاق الأصل قبل استحقاق المطلوبات حيث يظهر خطر معدل الفائدة.

ب- **فجوة سالبة بين الأصول والخصوم:** أي أن استحقاق المطلوبات يكون قبل استحقاق الموجودات. وهنا يبرز مخاطر السيولة.

من بين الطرق أيضاً لقياس خطر السيولة حسب الفجوة نجد[3]:

ج- **الفجوة الثابتة:** هي التي تعتمد على الفرق بين الموجودات والمطلوبات في فترة واحدة، حيث يتم هنا حساب مؤشر كل فترة زمنية مما يسمح للبنك من معرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز في الفرق بين مطلوبات وموجودات البنك، وتسمى " طريقة اللامنافذ المتتالية".

د- **الفجوة الديناميكية:** تظهر من خلال جمع الموجودات والمطلوبات في فترات معينة، ثم حساب الفرق، حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للبنك. وتسمى "طريقة اللامنافذ المتراكمة".

2-طريقة إدارة المطلوبات والموجودات:

[1] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سابق، ص 150.

[2] Mourad Choudhry ,**Global**. **Repo Markets**: **Instruments and Applications** ,(John Wiley and Sons L T D. Asia, 2004), P 211.

[3] Joël Bessis ,**Risk Management in Banking** , John Wiley and Sons L T D, third edition, England ,2011, p 159.

أ- **إدارة الموجودات:** تعتمد إدارة الموجودات للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في موجودات العملاء وتفضيلات السيولة، تركز على ضبط الأسعار وتوافر الائتمان ومستوى الموجودات السائلة لديها[1]؛

ب- **إدارة المطلوبات:** تعتمد على لجوء البنك الى السوق النقدي (للشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الطريقة البنوك الكبيرة والراسخة في السوق، أي أن هذه الطريقة تعتمد على سمعة البنك ووضعه المالي[2]؛

ت- **الإدارة المتوازنة:** تعني احتفاظ البنك بموجودات سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض من السوق النقدي[3].

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارة سيولتها النقدية، سواء في جانب تغطية العجز أو في جلب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل:

- **اللجوء إلى البنك المركزي:** تلجأ البنوك للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة إما عن طريق استدعاء الاحتياط الفائض لديه، وإما عن طريق الاقتراض منه، كما تلجأ إليه في حالة الفائض لإيداعه لديه.[4]
- **الاقتراض من المؤسسات المالية:** ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية. تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض وتتسم القروض التي تقدمها هذه البنوك بضخامة قيمتها وقصر استحقاقها. وقد أدى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت باسم مركز النقد الى توفير مصدر بديل للسيولة[5].

---

[1] جعفر هني محمد، إدارة **السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 27.

[2] عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، ديسمبر 2014، ص 17.

[3] سامية لطاب، شرابي حنان، استراتيجية **إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، مركز جامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2015-2016، ص 46.

[4] حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص27.

[5] منير إبراهيم هندي، أدوات **الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 2003، ص64.

• **الاقتراض من الأسواق المالية:** قد تلجأ البنوك الى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعنى اقتراضا طويل الأجل[1].

• **تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض:** هو قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة، وذلك ببيع جزء منها الى طرف آخر غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض البنك لخسائر رأسمالية. أما في حالة وجود فائض فيمن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد، وتكون هذه الطريقة ملائمة فقط إذا كان العجز أو الفائض لفترة طويلة[2].

• **بيع أو شراء الأوراق المالية:** عادة ما يحتفظ البنك بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة، وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة يلجأ لبيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي، قد يلجأ البنك الى تصفية جزء من محفظة أوراق المالي[3].

• **اتفاقية البيع وإعادة الشراء :** قد يأخذ الاقتراض من البنوك شكل اتفاق الشراء وهو عبارة عن عقد قصير الأجل يبيع البنك بموجبه أوراق مالية الى بنك آخر على أن يقوم البنك البائع بإعادة الشراء هذه الوراق أو أوراق معادلة لها في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما، وبالتالي التحكم في السيولة بالزيادة أو النقصان[4].

• **التوريق البنكي:** يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساس في القروض البنكية الى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك[5]؛ ولهذه الطريقة مزايا تتمثل في[6]:

بالنسبة للدائن الأصلي(البنك) يمكنه التخلص من مخاطر الائتمان التي قد تلحق بالقرض، وهو إن كان قد باعه بخسارة إلا أنه بإمكانه استثمار باقي القيمة في أوجه إقراض أخرى أكثر ربحية وأقل مخاطر كما

---

[1] حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] رضا صاحب أبو أحمد، إدارة **المصارف**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص210.

[3] جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص-ص39-40.

[4] حسني علي خربوش، الأسواق **المالية، مفاهيم وتطبيقات**، دار زهران، 1998، ص53.

[5] عبد الحكيم قندوز، حكيم راضية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[6] رايس حدة، دور **البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص191.

تحرر في بند مخصص الديون في ميزانيته وبالتالي زيادة حجم السيولة لديه. استفادة المستثمر من فارق القيمة بين قيمة القرض الأصلي وقيمة شرائه.

ثانيا: أهم نظريات إدارة السيولة البنكية ذات العلاقة بالمخاطر:

هناك العديد من النظريات المتعلقة بإدارة السيولة في البنوك، من أهمها ما يلي[1]:

1- **نظرية القرض التجاري:** وفقا لهذه النظرية يجب على البنك أن يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل فقط مما يعزز مركز السيولة لديه، على أن تكون مواعيد استحقاق هذه القروض متلائمة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك. وتقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من نقد بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات.
2- **نظرية التحول:** إن هذه النظرية تشير الى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول الى النقد عند الحاجة إليها، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها الى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر.
3- **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن البنك من منح قروض متوسطة وطويلة ألأجل، إضافة الى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنتظمة، والذي يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.
4- **نظرية إدارة المطلوبات:** ظهرت نظرية إدارة المطلوبات في مطلع الستينات من القرن الماضي من طرف البنوك الكبرى لمدينة الأمريكية بسبب الضغوط القوية التي كانت تواجهها البنوك في تلك الفترة التي أزمة الركود الاقتصادي (1960-1961) نظرا للطلب المتزايد على القروض مقابل النمو الضعيف للودائع. ووفقا لهذه النظرية أصبحت البنوك قادرة على السيولة التي تحتاجها عن طريق

[1] فاروق فخاري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد2، العدد2، ديسمبر2018، ص-ص182-183.

اللجوء الى السوق المالي (إصدار شهادات الإيداع، الأوراق المالية قصيرة الأجل وغيرها) دون الاعتماد على سيولة موجوداتها.

المبحث الثالث: دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة

تتعرض البنوك الى مجموعة من المخاطر التي تؤثر على استمراريتها وبقائها في نشاطها والبيئة التي تعمل بها، وتعد مخاطر السيولة أحد هذه المخاطر التي يمكن تقييمها بواسطة التحليل المالي باستعمال نسب المالية التي تعد أداة جيدة لقياس السيولة. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى متطلبات التحليل المالي في المطلب الأول، ثم مؤشرات التحليل المالي لتقييم السيولة البنكية، وأخيرا إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل 3.

المطلب الأول: متطلبات التحليل المالي

إن عملية التحليل المالي تتم باستخدام مجموعة كبيرة من المعلومات والبيانات، ولكن تظل مخرجات النظام المحاسبي هي أهم مصدر من مصادر تلك البيانات.

الفرع الأول: القوائم المالية في البنوك

تعتبر القوائم المالية إحدى أهم أدوات التسيير البنكي، حيث تعتبر مصدر المعلومة المالية التي تبنى على أساسها مختلف القرارات المالية التسييرية للأسباب التالية[1]:

- موضوعيتها: إذ تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية؛
- تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والاستنتاج منها؛
- استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.

لهذا تم تخصيص الفرع الأول لعرض مختلف هذه القوائم المالية في البنوك وسيتم التركيز أكثر على قائمة مركز المركز المالي لكونها يعتمد عليهما في إدارة مخاطر السيولة.

[1] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 249.

أولا: قائمة الدخل:

يطلق عليها حساب الأرباح والخسائر، وتمثل نتيجة السياسات والقرارات والإجراءات التي اتخذها البنك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة، أي أنها تبين نتيجة أعمال البنك من ربح أو خسارة. ويتم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وخاصة المبادئ التالية[1]:

- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات؛
- مبدأ الفترة الزمنية؛
- مبدأ التحقق من الإيرادات؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ الاستحقاق.

ثانيا: جدول التغيرات في الأموال الخاصة:

هو تحليل للحركات التي أثرت في كل بند من بنود التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمنشأة خلال السنة المالية، والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا المجال تخص الحركات المرتبطة بما يلي[2]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء السجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات رأس الأموال (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

يمكن استخدام المعادلة المحاسبية التالية[3]:

رأس المال آخر المدة = رأس المال أول المدة + رفع رأس المال – النتيجة الصافية - المسحوبات

[1] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص304.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009، ص26.

[3] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2013-2014، ص81.

يبين جدول التغيرات في الأموال الخاصة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية وهي[1]:

- المعلومات التي تتدفق من جدول حسابات النتائج الى جدول التغيرات في الأموال الخاصة، وهي النتيجة الصافية؛
- المعلومات التي تتدفق من جدول التغيرات في الأموال الخاصة الى الميزانية، وهي رصيد رأس المال آخر المدة.

ثالثا: الملاحق:

هي بمثابة إيضاحات، توفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة، وتوجد أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي[2]:

أ- عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة مثل: الاعتراف بالإيراد وتقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الإهتلاك...إلخ؛

ب-تقديم أية معلومات إضافية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود التي يحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح لإبرازه في صلب القوائم المالية نفسها؛

ج- إبراز معلومات إضافية والتي يتم عرضها في صلب القوائم المالية وتعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

رابعا: جدول التدفقات النقدية:

يجيب جدول التدفقات النقدية عن الاستفسارات التي لم يتم إيجاد الإجابة لها في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج بشكل مباشر، يجيب عليها جدول التدفقات النقدية الذي يرتكز على أمرين، أولها يتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وثانيهما يرتكز على تبويب التدفقات النقدية

[1] المرجع السابق، ص81.

[2] المرجع السابق، ص 95.

حيث يتم تبويب المقبوضات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية بالمنشأة[1]. يجب أن يظهر جدول التدفقات النقدية مصنفا كما يلي:

1-1- محتويات جدول التدفقات النقدية: يجب أن يظهر جدول التدفقات النقدية مصنفا كما يلي[2]:

أ- **أنشطة التشغيل:** تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد النتيجة الصافية:

- جدول حسابات النتائج؛
- الأصول المتداولة فيما عدا النقدية؛
- الخصوم المتداولة.

ب-**أنشطة الاستثمار:** وهي عادة الأصول طويلة الأجل، وتشمل:

- منح القروض وتحصيلها؛
- اقتناء الاستثمارات والأصول.

أ- **أنشطة التمويل:** تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملاك، ويشمل:

- الحصول على نقدية من الدائنين؛
- سداد الأموال المقترضة؛
- الحصول على رأس مال من الملاك وتقديم عائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات لهم؛
- الخصوم غير المتداولة أو الطويلة الأجل؛
- حقوق الملكية.

رابعا: قائمة المركز المالي(الميزانية):

تتضمن الميزانية لأي بنك تجاري جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال البنك)، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات+ حقوق الملكية (أو مصادر أموال البنك). وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة

[1] ابتسام معمر الطيب، إعداد **وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011-2012 ص 80.

[2] أحمد حامد حجاج، المحاسبة **المتوسطة**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار مريخ، السعودية، 2008، ص 127.

نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات(الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأموال المقترضة ثم رأس المال الممتلك.[1]

تبين قائمة المركز المالي للبنك المعلومات المالية وتعرض طبيعة مصادر الأموال فيه التي تشمل مطلوبات وحقوق الملكية والاستخدامات المتمثلة في الموجودات وفق المعادلة التالية:

مجموع الاستخدامات = مجموع المصادر

تتشكل قائمة المركز المالي للبنك من مجموعة العناصر التالية:

1- موجودات البنك:

تمثل أوجه استخدامات الأموال، يتم عرض موجودات البنك حسب درجة سيولتها، فتتقدم الأصول الأكثر سيولة ثم الأقل[2]، وتنتمي موجودات البنك إلى واحد من أربع مجموعات كما يلي[3]:

أ- **النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك:** وهو في الواقع يتألف من ثلاثة عناصر دمجت مع بعضها لأنها من ذات الطبيعة وتعتبر نقداً جاهزاً عرفاً، والعناصر هي:

- النقد في الصندوق وهو النقد الجاهز في الخزينة المصرف؛
- ودائع لدى البنوك الأخرى تعود ملكيتها لهذا البنك.

ب-محفظة الأوراق المالية: وتمثل مقدار ما يملكه هذا البنك من سندات مالية بما فيها[4]:

- أذونات الخزينة؛
- سندات تصدرها الحكومة؛
- سندات تصدرها الحكومات الأخرى؛
- سندات تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواء محلياً أو في الخارج أي أن محفظة الأوراق المالية هي مقدار استثمارات البنك أو مقدار ما أو ما يوظفه هذا المصرف من أموال على شكل أوراق مالية.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة **البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 183.

[2] المرجع السابق، ص-ص 56-59.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص44.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص45.

ج- **الأوراق التجارية المخصومة:** وهي عبارة عن الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها لدى البنك؛

د- **القروض والسلفيات والحسابات الجارية المدينة:** والمقصود بهذا البند القروض أو ما هو بطبيعتها بشكل عام وهو أكبر بند في جانب الموجودات في قائمة أي بنك تجاري في العادة. أي أنها هي الشكل الرئيسي لتوظيف أموال البنك.

هـ- **الموجودات الثابتة:** والمقصود بها الأملاك الخاصة كبنايات البنك وفروعه وقطع الأراضي... إلخ.

و- **أرصدة مدينة أخرى:** وتشمل هذه المجموعة القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة، والمصروفات المدفوعة مقدماً، ومصروفات التأسيس والتأمينات والعهد والممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي لا تدرج تحت أي من المجموعات المحاسبية سالفة الذكر.

2- مصادر البنك:

أ- **المطلوبات**[1]:

- الودائع: ويندرج تحت هذه المجموعة كل من أرصدة الودائع تحت الطلب وأرصدة الودائع الآجلة وأرصدة الودائع الادخارية (حسابات التوفير).
- الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون: وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل البنكي فيما بينها.
- المبالغ المقترضة من المؤسسات البنكية: وتشمل الأموال المقترضة سواء القصيرة أو الطويلة الأجل من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المراسلين بالخارج.
- المخصصات لمقابلة التزامات خارجية: ويعد مخصص مكافآت ترك الخدمة من أهم بنود هذه المجموعة من المخصصات بالنسبة للبنوك، والتي تتضمن أيضاً مخصص الضرائب ومخصص التعويضات القضائية.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص-ص218-219.

- المطلوبات الأخرى: وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدماً، والمصروفات المستحقة وأرصدة الأرباح الموزعة والتي لم يتم دفعها بعد لمستحقيها والحسابات الدائنة الأخرى التي لا تندرج تحت أي من المجموعات المحاسبية السابقة.
- البنك المركزي: يقوم مقام المقرض الأخير للبنوك، فيقدم لها قروض لمساعدته على تلبية حاجاته.
- الاقتراض من البنوك الأخرى: إذ تلجأ بعض البنوك الى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها قبل اللجوء للبنك المركزي[1].
- سند الدين طويل الأجل: يصدرها البنك ويبيعها للجمهور والمنشآت ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال البنك[2].

ب-حقوق الملكية: تتمثل في[3]:

- رأس المال: رأس مال الأسهم.
- الإحتياطات: تشمل كلا من الإحتياطي القانوني والإحتياطات الأخرى. كما تمثل هذه المجموعة حقوق مالكي البنك التي تسمح بالتدخل من جانب البنك المركزي في سياساته فإنه يعول عليها كمصدر أساسي لحماية أموال المودعين حيث تعتبر خط الدفاع الأول لإمتصاص الخسائر كما تعبر ضامناً عن حد الإقراض لكل عميل على حدى.
- المخصصات: مثل مخصصات الإهتلاك- إن وجد في إطار التنظيم المحاسبي للبنوك- واستبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك في تحصيلها وهبوط الأوراق المالية.

يبين الجدول التالي شكل قائمة المركز المالي:

الجدول رقم(01-02): قائمة المركز المالي للبنوك التجارية

البيان	إيضاح الرقم	العام الحالي	العام السابق
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى البنك			
أرصدة لدى البنك المركزي			

[1] عقيل خريس، النقود **والبنوك**، الطبعة الأولى، دار مجد اللاوي للنشر، عمان، 1999، ص85.

[2] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص-ص 219-220.

أذونات خزانة وأوراق حكومية قابلة للخصم لدى البنك المركزي
استثمارات مالية بغرض المتاجرة بعد خصم المخصص
قروض للعملاء والبنوك بعد خصم المخصص
استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
أرصدة مدينة وموجودات أخرى
موجودات ثابتة

إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية
المطلوبات
أرصدة مستحقة للبنوك
ودائع للعملاء
أرصدة دائنة والمطلوبات أخرى
دائنو توزيعات الأرباح
السندات (بعد استبعاد خطر الأرصدة)
قروض طويلة الأجل
مخصصات أخرى
إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية
حقوق الملاك
رأس المال المدفوع
الاحتياطات
أرباح محتجزة
إجمالي حقوق الملكية
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

المصدر: أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك**، مطابع المستقبل، بورسعيد، مصر،1999، ص170.

الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر البنكية

يقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منج المقارنة إما بتحليل الاتجاهات أو باستخدام النسب على النحو التالي:

1- تحليل الاتجاهات: وفيه يتم تحليل حركة الحساب وفقا لاتجاه معين إما خلال الفترة ذاتها وبمقارنة الحساب بمجموعته فيكون التحليل رأسياً أو على مستوى عدة فترات محاسبية ومقارنة قيمة الحساب في الفترة المنشودة بالفترات الأخرى وهو نوعان[1]:

أ- **التحليل الرأسي:** يقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من القائمة بالقياس الى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.

2- **التحليل الأفقي:** يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام لمدة معينة الى أرقام مدة سابقة لها، لذا فإن هذا النوع من التحليل يسمى بالتحليل التاريخي، ويستند هذا الأسلوب على أساس مقارنة كل بند من بنود القوائم المالية مع قيمته في السنة السابقة لتحديد قيمة التغير الذي لحق به ونسبته، ويقصد بالتغير الفرق بين قيمة البند في السنة الجارية وقيمته التي كان عليها في السنة السابقة، وبقصد المقارنة تعرف السنة السابقة بسنة الأساس وبقسمة التغير على رقم سنة الأساس يتم تحديد معدل تغير. وتحتسب نسب التغير بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة التغير} = \left(\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة - قيمة العنصر في سنة الأساس}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}\right) \times 100$$

2- التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بأنها علاقة بين متغيرين أحدهما البسط والأخر يمثل المقام وقد ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر، وتفيد في تفسير وتحليل محتويات القوائم والتقارير المالية ويتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من القوائم والتقارير المالية بمجموعة من المؤشرات التي تفيد

[1] إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات **الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس، عمان، 2008، ص170.

[2] المرجع السابق، ص170.

في تقييم الأداء والحكم على مجهودات إدارة البنك في تحقيق الأهداف المخطط لها إضافة الى المؤشرات التي تفيد في الحكم على المركز المالي[1].

كما تعرف بأنها:" أدوات قياس وتحكم في التطور في الزمان والمكان للظاهرة المدروسة في التحليل المالي"[2].

وبأنها:" نسبة بين كميين متغيرين، تكون بينهما علاقة منطقية، ذات طبيعة اقتصادية أو مالية"[3].

يعتبر التحليل المالي بالنسب مرادفا الى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي، إذ يتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، بحيث فيه تتم مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها سببية ببعضها، وتكون حصيلة هذه المقارنة نسباً مالية[4].

تعبر النسبة عن العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والأخر يمثل المقام، إذ تستخدم في تقديم دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، وتنبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة الوضع المالي، وكما أن النسب ليست هدفا بحد ذاتها بل هي مؤشرات كمية يسترشد بها المحلل المالي عن طريق إلقاء الضوء على الجوانب المتعددة لأعمال المنشأة[5].

الفرع الثالث: أهم النسب المالية المعتمدة كأداة لتحليل المالي لدى البنوك

تعد النسب المالية واحدة من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك لتقييم العملاء طالبي الحصول على الائتمان معين.

أولا- أهمية النسب المالية:

يمكن إبراز أهمية التحليل المالي بالنسب المالية في النقاط التالية:

---

[1] محمد إبراهيم النواسية، التحليل **ومناقشة القوائم المالية**، الطبعة الأولى، مركز طارق، عمان، 1998، ص9.

[2] Béatrice et Francis GRANDGUILLOT, **Analyse financière**, 5 ème édition, édition Gualino, Paris, 2001, p135.

[3] Hubert DE BRUSLERIE, **Analyse financière**: **Information Financière**, diagnostic et évaluation ; 4 ème édition, édition Dunod, Paris, 2010, p190.

[4] مريم كلاش، نور الدين بهلول، دور **التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ا لمجلد 06، العدد 01، 30 جوان 2021، ص 277.

[5] هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

- النسب ذات الهيكل المالي تميّز الوضع المالي للمنشأة في وقت محدد، وهي تسمح بتقدير أرقام الميزانية للمنشأة والتحقق من كيفية مواءمتها[1]؛
- النسب المالية تسمح بإجراء مقارنات، سواء بين المنشآت من مختلف الأحجام و/ أو أنشطة مختلفة، أو بمقارنة عدة سنوات لنفس المنشأة[2]؛
- توفر النسب المالية معلومات هامة ومفيدة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المنشأة[3]؛
- تتجلى أهميتها أيضاً في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة[4].

1- نسب السيولة

هي النسب التي تقيس" قدرة البنك على مزاولة أنشطته وتقديم خدماته المصرفية، بالإضافة إلى المقدرة على الوفاء بالالتزامات والديون في تواريخ استحقاقها"[5].

2- نسب سياسات توظيف الأموال

يستخدم مصطلح التوظيف في التحليل المالي بمعناه الواسع، ليشمل كلا من الإحتياطات الثانوية، والقروض والاستثمارات أي بمجموع محفظة البنك من الموجوات المربحة، ومجموعة من النسب التي تستخدم لدلالة على سياسات التوظيف التي ينتهجها البنك ومتابعة تنفيذها[6].

3- نسب هيكل التمويل والرافعة المالية

[1] Necib REDJEM. **Méthodes d'analyse financière**, 1 ère édition, édition Dar El- Ouloum, Algérie, 2005, p90.

[2] Christophe THIBIERGE, **Analyse financière**, 4éme édition, Vuibert, édition, Paris, 2011, p57.

[3] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة** الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 136.

[4] ياسمينة خمقاني، قياس **الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007-2012**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2013-2014، ص9.

[5] خليل الشماع، خالد أمين، التحليل **المالي للمصارف**، اتحاد المصارف العربية، الأردن، 1990، ص 75.

[6] مريم عناب، مرجع سبق ذكره، ص21.

تدل هذه المجموعة من النسب على مزيج الودائع، أجالها، والعلاقة بين الأموال الممتلكة وكل الودائع والأموال المقترضة[1].

4- نسب متانة رأس مال

هي مجموعة نسب تستهدف العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية، وهي مؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون وما توفره من حماية المودعين[2].

5- نسب الربحية

هي قدرة المنشأة على كسب الدخل وفي نفس الوقت الحفاظ على مستوى النمو على المدى القصير والمدى الطويل[3]. وهذه النسب تقيس قدرة البنك على تحقيق دخل تشغيلي أو دخل صافي نسبة الى الأصول أو حقوق المالكين وغيرها[4].

المطلب الثاني: نسب التحليل المالي لتقييم السيولة البنكية

يوفر التحليل المالي نسب لتقييم السيولة في البنوك، التي تبين قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته المختلفة، أي أن النسب المالية تساعد في تحليل المخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها، وبالتالي فإنها تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك. وفي هذا المطلب سيتم التطرق الى نسب قياس كفاية السيولة وكذا نسب قياس مخاطر السيولة في البنوك.

الفرع الأول: نسب قياس كفاية السيولة في البنوك

تستخدم البنوك العديد من المؤشرات لقياس مدى كفاية السيولة لديها، مما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها في الآجال المحددة، وفي الفروع التالية أهم هذه النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم مدى كفاية السيولة.

أولا: نسبة الرصيد النقدي

---

[1] المرجع السابق، ص 22.

[2] خليل الشماع، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص89.

[3] أحلام فضيلة سلطاني، تحليل **المركز المالي للبنوك باستخدام النسب المالية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية بنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015-2016، ص 51.

[4] رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، إدارة **المؤسسات والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 38.

تشير هذه النسبة لى مدى قدرة الأرصدة النقدية سائلة أو شبه سائلة الموجودة في الصندوق وأي موجودات أخرى، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. أي تشير إلى العلاقة بين موارد المصرف النقدية وصافي الالتزامات المالية.

ويمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \left(\frac{\text{النقد وما في حكمه}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \right) \times 100$$

يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، ولدى البنك المركزي، كذا يقصد بالنقد ومافي حكمه الأرصدة في الصندوق ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف.

تبين النسبة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أن علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة[1].

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي[2]:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنشآت؛
- سداد قروض سبق إقراض البنك للعملاء؛
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالي؛
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي؛
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة.

[1] فرح يعقوب، **إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2016-2017، ص-ص37-38.

[2] عبد الحسين جاسم محمد الاسدي، إدارة **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة كربلاء العراق، 2004-2005، ص 12.

ثانيا: نسبة الإحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف برصيد نقدي لدى البنك المركزي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا في نسبة معينة من ودائع البنك. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك الإلتزام بها. وقد يلجأ البنك المركزي الى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الإقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الإئتمان الممنوح في الإقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظروف التوسع الإقتصادي، وبالعكس فإنه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم مثلا فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وهكذا[1]. وتمثل نسبة الاحتياطي القانوني قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطات المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف البنك المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص[2]. وتحسب كما يلي[3]:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \left(\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع و ما في حكمها}}\right) \times 100$$

توضح النسبة أعلاه أنه كلما زادات نسبة الإحتياطي القانوني زادات مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية المترتبة عليه خاصة في الظروف غير الإعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك عن سداد إلتزاماته المالية. وتمثل هذه النسبة مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة بذمة البنك.[4]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس مخاطر السيولة

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطر السيولة، وهي[5]:

أولا: مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك الى إجمالي الموجودات:

[1] فرح يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] عبد الحسين جاسم، محمد الاسدي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996، ص411.

[4] فرح يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[5] نزيهة مرسلي، أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 349.

تعتمد هذه النسبة لقياس الموجودات السائلة لدى البنوك الى إجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه البنك، والانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض البنك للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة التزاماته مثل السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر[1]. تحسب كما يلي[2]:

$$\text{مخاطر السيولة} = \left(\frac{\text{أرصدة لدى البنوك}}{\text{إجمالي الموجودات}}\right) \times 100$$

ثانيا: مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات: يأتي هذا المؤشر ليبين نسبة الموجودات الاستثمارية قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات ويعكس أيضاً مدى نشاط البنك في مجال استخدام الموجودات المتوفرة لديه وتطور هذا النشاط بين فترة وأخرى [3]. قدرة إدارة البنك على توظيف موجوداتها في الأوراق المالية والتي توفر للبنك عائد على موجوداته إلا أنها تقلل من السيولة الموجودة لديه[4]. ويشير إرتفاع هذا المؤشر الى إنخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

إن السيولة المنخفضة في البنك تعتبر مؤشر إيجابي أي أن كل سيولة البنك مستثمرة وهذا يعود على البنك بأرباح كبيرة، إلا انه مؤشر سلبي في حال بقي النقد في البنك ولم يستثمر أي سوف تزداد تكاليف الفرصة البديلة للبنك[5]. تحسب كما يلي[6]:

$$\text{مخاطر السيولة} = \left(\frac{\text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}\right) \times 100$$

[1] بشير عباس العلاق، إدارة **المصارف: مدخل وظيفي**، الطبعة الأولى، جامعة التحدي، عمان، 2001، ص122.

[2] المرجع السابق، ص122.

[3] إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سبق ذكره، ص196.

[4] سكنة سوادي، دراسة **مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد14، العدد10، 31 مارس، 2014، ص166.

[5] شيماء شاكر محمود المياح، قياس **متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف**، رسالة ماجيستير، تخصص العلوم المالية، جامعة كربلاء، العراق، 2018-2019، ص47.

[6] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص107.

ثالثا: مؤشر قياس خطر السيولة بالنسبة لإجمالي القروض الى إجمالي الودائع: يشير إرتفاع هذا المؤشر الى إرتفاع مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة، على صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض الى الودائع تؤشر حاجة البنك الى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة. تحسب كما يلي[1]:

$$\text{مخاطر السيولة} = \left(\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}\right) \times 100$$

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل 3

أظهرت الأزمة العالمية الأخيرة العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة البنوك لسيولتها، وهو ما دفع بلجنة بازل الى إدراج مجموعة من المعايير الخاصة بقياس مدى كفاية السيولة بالبنوك في اتفاقيتها الثالثة، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب الى مبادئ إدارة مخاطر السيولة ومعاييرها حسب لجنة بازل3.

الفرع الأول: مبادئ إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل 3

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع الى مبادئ إدارة مخاطر السيولة البنكية حسب لجنة بازل3.

أولا: المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:

يعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينغبي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي[2].

[1] رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، بغداد العراق، 2012، ص126.

[2] Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, www.bis.org/pub/bcbs144_fr. septembre2008, p3.

ثانيا: دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:

على كل بنك ان يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم استراتيجياتها التجارية والنظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع. وعلى الإدارة أن تختبر استراتيجيات، وآليات إدارة المخاطرة، لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة. كما على كل بنك الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والإيجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعو إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك[1].

ثالثا: منشورات حول السيولة:

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها[2].

رابعا: قياس وإدارة مخاطر السيولة:

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة. هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة. كما ينبغي أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية العملات، مع المراعاة الواجبة للطبيعة القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة[3].

خامسا: دور المشرفين:

على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة الى المتابعة المستمرة، وعلى الجهات الإشرافية الأخذ بعين الاعتبار التقارير الداخلية، الإفصاح

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة **السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد2، العدد02، ديسمبر2018، ص183.

[3] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص112.

الاحترازي ومعلومات السوق. وينبغي على المشرفين أن يطلبوا من البنك اتخاذ جميع الإجراءات في الوقت المناسب للتعامل بسرعة وفعالية مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو في وضعيات السوق[1].

الفرع الثاني: معيار تغطية السيولة حسب بازل3

تضمن هذه النسبة احتفاظ البنوك بسيولة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والمقبولة من قبل البنوك المركزية بما يغطي صافي تدفقاتها الخارجة خلال ثلاثين يوماً وفق سيناريو للأحوال الضاغطة يتضمن ظروفاً مماثلة لظروف شح السيولة والضغوطات المالية التي ظهرت في الأسواق خلال الأزمة العالمية التي تضمنت ضغوطات على المستويين الجزئي والكلي. حيث يتضمن هذا السيناريو حدوث الظروف التالية:

- تخفيض مستوى الجدارة الائتمانية للمنشأة المالية؛
- خسارة جزئية للودائع؛
- زيادة كبيرة في مستوى معامل الخصم المرتبط بتأمين مصادر التمويل من قبل البنوك المركزية؛
- رفع مستوى ضمانات التعاملات في المشتقات المالية وارتفاع في مستويات تعرض المنشآت المالية للعمليات التعاقدية وغير التعاقدية خارج الميزانية.

تمثل هذه النسبة الحد الأدنى للسيولة المفروض الاحتفاظ بها، فيما قد تفرض السلطات الإشرافية مستوى أعلى لنسبة السيولة حال رؤيتها لضرورة تحوط القطاع المصرفي لقدر أكبر من مخاطر السيولة والتي قد تعكسها هذه النسبة بشكل جيد.

ارتأت لجنة بازل أهمية تطبيق هذا المتطلب بشكل متدرج نظراً لكون توقيت فرضه جاء في فترة اتسمت بضيق الأوضاع المالية، وتزامن مع فترة استعداد البنوك للعمل على الوفاء بمتطلبات الإطار الرقابي لرأس المال. بناء عليه فرضت اللجنة هذا المتطلب عام 2015، بحيث يتم تطبيقه بشكل متدرج وبزيادة

[1] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, p5.

سنوية بنسبة 10 في المائة وصولاً للتطبيق الكامل للمتطلب عام 2019[1]، وذلك على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة وفق متطلبات بازل 3

السنة	2016	2017	2018	2019
النسبة المقررة	70%	80%	90%	100%

المصدر: هبة عبد المنعم، **إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، رقم 95-2019، ص15.

بناءً عليه يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في البنوك عن 100% بداية من عام 2019، فيما يسمح للبنوك في أوقات الأزمات المالية استخدام المخزون المتوافر لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية التزاماتها وذلك تحت إشراف السلطات الرقابية، وهو ما قد يعني انخفاض النسبة عن المستوى المقرر لها في هذه الأوقات. وكذلك قد تنخفض هذه النسبة عن هذا المستوى حال قيام الدولة بتنفيذ حزم من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قد تتطلب دعماً من القطاع المالي والبنكي.[2]

يتم حساب نسبة تغطية السيولة على النحو التالي[3]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \left(\frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً المقبلة}} \right) \times 100 \geq 100$$

[1] هبة عبد المنعم، **إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، رقم 95-2019، ص-ص 13-14.

[2] هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] المرجع السابق، ص15.

الفرع الثالث: معيار نسبة صافي التمويل المستقر حسب بازل3

يعتبر نشاط البنوك في حشد المدخرات وتوظيفها في أنشطة التمويل المختلفة جزءاً أساسياً من الوساطة المالية التي تساهم في خلق الائتمان وتوزيع الموارد بكفاءة. وقد يتنج عن ذلك عدم الموائمة ما بين آجال استحقاقات الودائع والأصول في الكثير من الأحيان. فعلى نحو ما أشارت إليه الأزمة المالية العالمية عام 2008، عادة ما يكون هناك ميل من البنوك إلى الاعتماد الزائد على التمويل غير المستقر في ظل وجود حوافز تدعو المصارف لزيادة مستويات الرفع المالي لديها.

يتمثل المعيار الكمي الثاني للسيولة في نسبة صافي التمويل المستقر، تضمن نسبة صافي التمويل المستقر وجود حد أدنى كافي من المصادر المالية المستقرة لتمويل الأصول داخل الميزانية خلال عام كامل، وتوفر سيولة طارئة تساعد على تمويل بعض الالتزامات خارج الميزانية. يستهدف هذا المعيار الحد من الإفراط في الاعتماد على التمويل من خلال الاقتراض بالجملة.

يعرف صافي التمويل المستقر على أنه نسبة التمويل المستقر المتاح الى إجمالي التمويل المستقر المطلوب، حيث يجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن 100 في المائة[1].

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر على النحو التالي[2]:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب خلال سنة واحدة على الأقل}} \geq 100\ \%$$

تم تصميمها من اجل تعزيز القدرة على التكيف الهيكلي على المدى الطويل للبنوك من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتهم عبر مصادر أكثر استقرارا من أموال، وقد حددتها اللجنة سنة2018 لاستكمال تطبيقها[3].

[1] هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص-ص 25-26.

[2] المرجع السابق، ص27.

[3] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص114.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة في المالية وضروري في التخطيط الجيد في المنشآت عامة وفي البنوك التجارية خاصة باعتبارها منشآت مالية متخصصة، يتم على أساسه تحليل الوضعية المالية لفترة زمنية معينة باستخدام أدوات مختلفة.

ومن خلال هذا الفصل قمنا باستعراض ما يتعلق بالتحليل المالي وأهميته في تعزيز إدارة مخاطر السيولة التي تعد هاجس يهدد البنوك، ذلك كون أي تهديد او مشكل إن لم يتم السيطرة عليه ومعالجته قد يتحول إلى خطر، وبذلك يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نجاح البنك أو فشله. حيث ان موضوع إدارة مخاطر السيولة يبنى في الأساس على دقة التحديد وصحة القياس قبل عملية التحليل والمعالجة؛ وقد توصلنا الى أن التحليل المالي أداة جد مهمة في أي بنك لتحسد أهم نقاط قوتها والاعتماد عليها وتطويرها، وكذلك نقاط الضعف لمعالجتها، بالإضافة الى توضيح وشرح للأدوات المستخدمة في تقييم كفاية السيولة ومخاطرها المتمثلة في النسب المالية والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية، كونها تعطي قراءة صحيحة للقوائم المالية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي حول دور التحليل المالي في تعزيز ادارة مخاطر السيولة

تمهيد:

بعدما تعرضنا في الفصل السابق إلى الجانب النظري متناولين التحليل المالي وإدارة المخاطر البنكية بصفة عامة ومخاطر إدارة السيولة بصفة خاصة. ومن أجل توضيح مختلف العناصر سابقة الذكر، ارتأينا إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي بهدف الوصول إلى معرفة دور التحليل المالي في قياس مخاطر السيولة وكيفية إدارتها فوقع اختيار على بنك الدوحة القطري. وبغية الإلمام المؤشرات المالية المستخدمة في قياس السيولة، والطرق المتبعة لتفادي مخاطر السيولة في بنك محل الدراسة.

ومما تقدم، ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض عام لبنك الدوحة القطري؛

المبحث الثاني: تقييم مخاطر السيولة لبنك الدوحة القطري باستخدام نسب التحليل المالي.

المبحث الأول: عرض عام لبنك الدوحة القطري

تؤدي البنوك دوراً في تمويل التنمية وخاصة البنوك التجارية التي تمارس دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها وهي من أقدم البنوك نشأة لذلك فهي الركيزة الأساسية للنظام البنكي وسنقوم في هذا المبحث بتقديم عموميات عن بنك الدوحة القطري. ولدراسة مخاطر سيولة باستخدام نسب التحليل المالي في بنك الدوحة القطري سيتم التطرق إلى التعريف ببنك في المطلب الأول، ثم نعرج إلى مهامه في المطلب الثاني، وأخيراً مجموعة إدارة مخاطر السيولة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التعريف ببنك الدوحة القطري

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف ببنك الدوحة القطري، ثم التطرق لهيكله التنظيمي.

الفرع الأول: تعريف ببنك الدوحة القطري

تأسس بنك الدوحة (ش.م.ع. ق) في عام 1979، يقدم بنك الدوحة خدمات مصرفية محلية ودولية للعملاء من الأفراد والشركات من خلال أربعة من مجموعات الأعمال وهي:

- مجموعة الخدمات المصرفية التجارية؛
- مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد؛
- مجموعة الخدمات المصرفية الدولية؛
- مجموعة الخزينة والاستثمار.

حصل بنك الدوحة على ترخيصه من قبل مصرف قطر المركزي وهو خاضع لإشرافه، كما أنه مدرج في بورصة قطر، ويمتثل البنك للقوانين والأنظمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة[1]. ويمتلك بنك الدوحة فروعًا خارجية في كل من الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والهند، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في كل من اليابان، والصين، وسنغافورة، وجنوب إفريقيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، وبنغلاديش، ونيبال. كما يمتلك أيضا شركة شرق للتأمين (ذ.م.م) المرخصة والمنظمة من قبل هيئة تنظيم قطر للمال.

[1] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2023**، قطر؛ ديسمبر 2023، ص 26.

حصل بنك الدوحة على جائزة "أفضل تطبيق محفظة رقمية في قطر" وجائزة "العلامة التجارية المصرفية الأكثر ابتكاراً في قطر"، مما يعكس التزام البنك الراسخ بالابتكار الرقمي والتميز في تقديم الخدمات المصرفية لعملائه. كما حصل البنك أيضاً على جائزة "أفضل بنك في مجال دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الأعمال" خلال المؤتمر السنوي لاتحاد أسواق المال العربية لعام 2023. وقد مُنح البنك هذه الجائزة تقديراً لجهوده المستمرة في تعزيز دور الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كافة أعماله وعملياته؛ حيث يؤمن البنك بأن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ليست واجبا أخلاقياً فحسب، بل هي أيضا ضرورة استراتيجية تعزّز من قدرته التنافسية ومرونته وسمعته في السوق. ويلتزم البنك بالنهوض بأجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في القطاع المصرفي وكذلك المساهمة في التنمية المستدامة لدولة قطر.

وتقديراً لكونه أحد أكثر البنوك دعماً لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو ما يتجلى في إطلاقه العديد من المبادرات والحملات المساندة لقضايا البيئة، حصل بنك الدوحة على تصنيف "رائد سوق في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات" في عام 2024 من مجلة "يورومني" العالمية.

بنك الدوحة مصنّف بالدرجة "A" من قِبل وكالة فيتش في مجال القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى البعيد، وبالدرجة "Baa1" من قِبل وكالة موديز فيما يتعلق بودائع البنك على المدى البعيد، ويعتبر هذا التصنيف دليلاً على استقرار البنك وموثوقيته.

الفرع الثاني: هيكل التنظيمي لبنك الدوحة القطري

سيتم في هذا المطلب عرض الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة القطري.

الشكل رقم(02-01): الهيكل التنظيمي لبنك الدوحة القطري

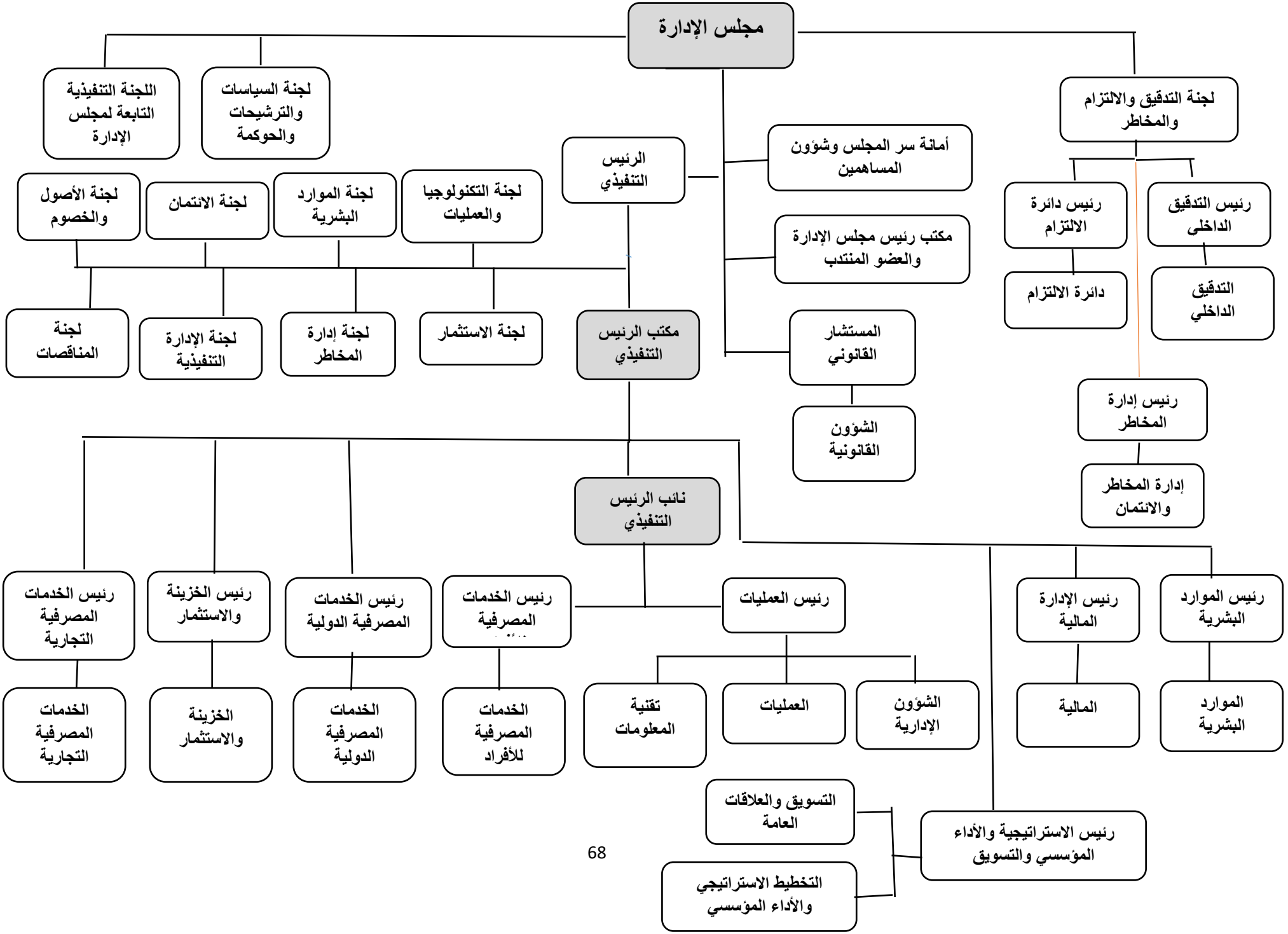
مجلس الإدارة
اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة
لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
أمانة سر المجلس وشؤون المساهمين
الرئيس التنفيذي
مكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لجنة الأصول والخصوم
لجنة الائتمان
لجنة الموارد البشرية
لجنة التكنولوجيا والعمليات
رئيس دائرة الالتزام
رئيس التدقيق الداخلي
دائرة الالتزام
التدقيق الداخلي
لجنة المناقصات
لجنة الإدارة التنفيذية
لجنة إدارة المخاطر
لجنة الاستثمار
مكتب الرئيس التنفيذي
المستشار القانوني
الشؤون القانونية
رئيس إدارة المخاطر
إدارة المخاطر والائتمان
نائب الرئيس التنفيذي
رئيس الخدمات المصرفية التجارية
رئيس الخزينة والاستثمار
رئيس الخدمات المصرفية الدولية
رئيس الخدمات المصرفية
رئيس العمليات
رئيس الإدارة المالية
رئيس الموارد البشرية
الخدمات المصرفية التجارية
الخزينة والاستثمار
الخدمات المصرفية الدولية
الخدمات المصرفية للأفراد
تقنية المعلومات
العمليات
الشؤون الإدارية
المالية
الموارد البشرية
التسويق والعلاقات العامة
التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي
رئيس الاستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق

المطلب الثاني: خدمات بنك الدوحة القطري

الفرع الأول: الخدمات المصرفية التجارية 2023

يساهم نجاح ومرونة أقسام الأعمال التابعة لهذه المجموعة في إبراز فعالية استراتيجية الوحدة في إيجاد توازن في وجه الصدمات الخارجية والدورات الإقتصادية وتدفقات رأس المال المتغيرة وتعمل مجموعة الخدمات المصرفية التجارية من خلال القطاعات/ الوحدات التالية[1]:

- **قطاع التجارة والتصنيع والخدمات:** حيث تقدم مجموعة واسعة من منتجات الإقراض بما في ذلك تمويل رأس المال العامل، مثل عمليات السحب على المكشوف وخصم الفواتير، والقروض لأجل وقروض المشاريع، وتشمل التسهيلات غير الممولة خطابات الاعتماد وخطابات الضمان للتمويل المحلي وعبر الحدود وتركز أيضاً على مراقبة الائتمان لضمان جودة الأصول العالية وإقامة علاقات جديدة قائمة على أساس الجودة الإئتمانية العالية.
- **القطاع المصرفي التجاري:** يركّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المربحة، وتحظى العمليات بالدعم من خلال الرقمنة القوية، وتحويل التفاعل مع العملاء، وتوجيههم نحو التكامل مع التقنيات الجديدة والتكيف مع التقنيات الجديدة والتكّيف مع قنوات المعالجة المباشرة (STP).
- **وحدة تمويل الشركات والاستشارات:** تتعاون مع الحكومات السيادية والهيئات ذات العلاقة بالحكومة والشركات غير المصرفية والشركات الدولية. وتعتمد الوحدة نهجاً شاملاً عند خدمة عملائها، ومن خلال فريقها المؤهل ونهجها الموجّه نحو البحث.
- **وحدة القطاع العام:** تختص بتقديم الدعم والخدمات والحلول المصرفية للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية العاملة في قطر. تتمتع وحدة القطاع العام بعلاقات تجارية قوية مع كيانات من مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك(الطيران، الضيافة، النفط، الغاز، التعليم، الصحة والنقل).
- **قطاع المقاولات:** يطرح مجموعة متنوعة من المنتجات لتلبية احتياجات الأفراد والشركات سواء لشراء العقارات أو تطوير المشاريع المرتبطة بالسكن أو التجارة أو الضيافة.
- **قطاع العقارات:** يركّز على تمويل المقاولين من الدرجة الأولى المشاركين في مختلف مشاريع البنى التحتية على أساس انتقائي.

[1] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2023**، قطر؛ ديسمبر 2023، ص 27.

- **وحدة المعاملات المصرفية العالمية والإبتكار**: يقدم منتجات وخدمات وقنوات مصرفية مخصصة لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات من خلال إدارة النقد والسيولة والتمويل التجاري وسلسلة التوريد والخدمات الاستشارية الرقمية ذات الصلة؛ كما توفّر وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتكاملة والمبتكرة المصممة لتلبية احتياجات العملاء من الشركات عبر مختلف القطاعات.

هذا وتجري إجراء مراجعات منتظمة للمحفظة بهدف حماية جودة الأصول، في حين يساعد مكتب مراقبة المخاطر والتوزيع على إدارة القطاع والتعرض بالغ الذروة للمقترضين من الأفراد والمجموعات؛ وبموازاة ذلك، تم إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الخصوم لدعم جمع الأموال بكفاءة من حيث التكلفة.

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية للأفراد

تشمل مجموعة المنتجات والخدمات المالية للعملاء الأفراد في البنك حسابات المعاملات والودائع، والرهون العقارية، والقروض الشخصية، وبطاقات الإئتمان، ومنتجات التأمين، وتشمل الفئات الرئيسية للمنتجات مايلي:

- الأصول – القروض الشخصية، وقرض السيارة، والقرض العقار، والقروض مقابل الودائع، وما إلى ذلك.
- بطاقات الإئتمان والمدفوعات، المحافظ الإلكترونية، بطاقات الراتبPayroll–D ، الحوالات المالية.
- المطلوبات – الحساب الجاري، حساب التوفير، حساب توفير الدانة، مخطط الرواتب، كشوف المرتبات، الودائع الآجلة، الودائع المقدمة، الودائع المتكررة.
- التأمين المصرفي– التأمين على الحياة، التأمين العام.

الجدول التالي يبين قنوات التوزيع الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد:

الجدول رقم(02-01): قنوات التوزيع الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

قنوات التوزيع الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد كما في 2023/12/31:	
عدد الفروع في قطر	18 فرعاً تقليدياً
عدد الفروع الإلكترونية في قطر	3 فروع إلكترونية
الفروع الدولية	5 فروع: دبي، أبو ظبي، مدينة الكويت، مومباي ، كوتشي.
عدد أجهزة الصرّاف الآلي في قطر	82 جهاز صرّاف آلي بما في ذلك 3 أجهزة صرّاف تفاعلي و جهاز صرّاف آلي جوّال.
أجهزة الصرّاف الآلي في الخارج	7 أجهزة صرّاف آلي (3 في الإمارات العربية المتحدة، وجهاز واحد في الكويت و3 أجهزة في الهند).

المصدر: بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2023**، قطر، ديسمبر 2023، ص 30.

منتجات وخدمات:

الجدول رقم (02-02): المنتجات والخدمات الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

الحسابات:

- الحساب الجاري
- حساب الدانة للتوفير
- حساب الدانة العائلي للتوفير
- حساب برنامج الدانة للتوفير
- حساب التوفير للمدخرين الصغار من الدانة
- حساب فليكسي للتوفير؛
- حساب الودائع الثابتة ؛
- حساب الوديعة تحت الطلب؛
- حساب الوديعة الذكية؛
- حساب الوديعة الثابتة الموفوع فوائدها مقدماً
- الحساب الأخضر

البطاقات مسبقة الدفع:

- بطاقة كليك
- بطاقة هميان المسبقة الدفع

بطاقات الخصم :

- بطاقة الخصم المباشر ماستركارد من بنك الدوحة
- بطاقة الخصم المباشر ماستركارد وورلد من بنك الدوحة
- بطاقة الخصم المباشر ماستركارد وورلد إيليت من بنك الدوحة
- بطاقة هميان للخصم المباشر

بطاقات الشركات:

التحويلات المالية:

- التحويلات المالية الدولية
- ويسترن يونيون
- ماستركاردMove

الباقات الخاصة:

- باقة الهنود غير المقيمين
- حساب 4 في 1 للهنود غير المقيمين

بطاقات ائتمان بنك الدوحة:

- بطاقة فيزا إنفينيت الائتمانية
- بطاقة ائتمان نادي الإمتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا إنفينيت
- بطاقة ائتمان نادي الإئتمان التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا سيغنتشر
- بطاقة فيزا سيغنتشر الائتمانية للاسترداد النقدي
- بطاقة فيزا سيغنتشر الائتمانية
- بطاقة فيزا بلاتينيوم الائتمانية
- بطاقة بنك الدوحة بلاتينيوم ماستركارد الائتمانية

خدمات ومنتجات التأمين المصرفي:

- تأمين على المنزل
- تأمين السفر
- التأمين على الحوادث الشخصية
- تأمين السيارات
- برامج تأمينية خاصة بتعليم الأطفال

- بطاقة فيزا للشركات
- خدمة Visa Commercial Pay

خدمات الدفع :

- Google Pay و Apple Pay
- خدمات تحصيل و المدفوعات للتجار
- بوابة الدفع الإلكترونية عبر الإنترنت
- محفظة دوحة باي الرقمية
- نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال

القروض:

- القرض الشخصي
- قرض السيارة
- قرض مقابل الدخل من الإيجار
- قرض مقابل وديعة
- قرض مقابل وديعة للهنود غير المقيمين
- القرض السكني

- برامج التقاعد
- التأمين على الحياة
- مجموعة متكاملة من منتجات التأمين العامة

المصدر: بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2024**، قطر، ديسمبر 2024، ص26.

الفرع الثالث: الخدمات المصرفية الدولية

تشرف مجموعة الخدمات المصرفية الدولية على عمليات البنك الدولية وتساعد في تسهيل العمليات التجارية الخارجية الكبيرة، من خلال فروعها ومكاتبها التمثيلية المنتشرة في 14 دولة (سنة 2023)، كما أنها مسؤولة عن إدارة العلاقات مع أكثر من 450 مؤسسة مالية حول العالم، وتقوم المجموعة أيضا بدور المنسق للقروض وتشارك في القروض المشتركة للمؤسسات المالية تختلف المواقع الاستراتيجية في العالم.

وتقدم شبكة فروع بنك الدوحة الدولية في الكويت والإمارات العربية المتحدة (دبي وأبو ظبي) وثلاثة فروع في الهند (مومباي وكوتشي و تشيناي) باقات مصرفية متكاملة للشركات في مجال المنتجات والخدمات المصرفية والموجّهة للأفراد والخدمات المصرفية التجارية وخدمات الخزينة والقطع الأجنبي والتمويل التجاري للعملاء المحليين، وتستند الفروع إلى شبكة مكاتب التمثيلية للتقديم منتجات تمويل تجاري شاملة للعملاء المحللين، مع تلبية احتياجات العملاء المصرفية عبر الحدود[1].

هذا وترمي عملية التوسع الخارجي للبنك بالتماشي مع الرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة إلى تحقيق حضور تشغيلي عالمي لتلبية احتياجات قاعدة العملاء المتنامية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والهند وذلك بالتناغم مع السوق القطرية[2].

الفرع الرابع: مجموعة الخزينة والاستثمار

تؤدّي مجموعة الخزينة والاستثمار دوراً أساسياً في تشكيل مسار البنك؛ يتمثل في دفع النمو وتنويع تدفقات الإيرادات وتوجيه القرارات الاستراتيجية وفي الجوهر تعتبر مجموعة الخزينة والاستثمار مسؤولة عن تأمين تمويل قوي وإدارة محفظة استثمارية واسعة النطاق، وتوزيع منتجات الخزينة بكفاءة إلا أن تركيزها الأساسي يبقى منصباً على تحسين الميزانية العمومية للبنك، ويشمل ذلك تقييماً دقيقاً لمزيج التمويل وخفض

[1] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2021**، قطر، ديسمبر 2021، ص22.

[2] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2023**، قطر؛ ديسمبر 2023، ص28.

تكاليف التمويل وتوسيع الميزانية العمومية، وإدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل فعّال من خلال استراتيجيات التحوّط الشاملة؛ وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تعزيز قيمة المساهمين وضمان الإلتزام بالنسب التنظيمية الرئيسية؛ وفي ما يلي لمحة عامة مفصلة عن الوظائف الرئيسية الثلاث لمجموعة الخزينة والاستثمار، مع التأكيد على المبادرات الاستراتيجية الأخيرة وتأثيرها على البنك.

- **التمويل:** تضطلع مجموعة الخزينة والاستثمار بدور استباقي في مجال تنويع مصادر تمويل البنك واستقطاب الودائع من مجموعة واسعة من العملاء المحليين والدوليين سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع الأقسام الأخرى، ويوائم فريق العمل أنشطة التمويل هذه مع نزعة مخاطر السيولة لدى البنك مع الإلتزام بأفضل ممارسات إدارة الأصول والخصوم.
- **توزيع منتجات الخزينة وخدمة عملاء الشركات:** يقدم البنك مجموعة واسعة من منتجات الخزينة بدءاً بالنقد الأجنبي والدخل الثابت ووصولاً إلى صناديق الاستثمار المشتركة والوساطة المالية والسلع لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من العملاء، مع تقديم خدمات لا مثيل لها من خلال فريق مبيعات متمرس يتمتع بخبرة واسعة في كل من الأسواق المحلية والعالمية.
- **المحفظة الاستثمارية الخاصة:** تؤدّي المحفظة الاستثمارية الخاصة دوراً رئيسياً في إيرادات البنك وربحيته، ويعد ذلك من المهمّات الرئيسية لمجموعة الخزينة والاستثمار ذو الكفاءة العالية والخبرة الواسعة–في المقام الأول– على حيازات الديون السيادية عالية الجودة ما يوفر دخلاً ثابتاً من الفوائد ويقلّل المخاطر ويوفّر السيولة للبنك مع الالتزام الدائم بالمتطلبات التنظيمية والاحترازية وما يطرأ عليها من تطور[1].

[1] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2023**، قطر؛ ديسمبر 2023، ص-ص 26-27.

المطلب الثالث: مجموعة إدارة المخاطر ببنك الدوحة القطري

تعمل مجموعة إدارة المخاطر في بنك الدوحة من خلال إطار عمل لإدارة المخاطر يمتد على نطاق المؤسسة ككل ويترأسها رئيس المخاطر، ومن خلال المطلب التالي سيتم عرض هذه المجموعة.

الفرع الأول: مجموعة إدارة المخاطر

تعمل مجموعة إدارة المخاطر في بنك الدوحة من خلال إطار عمل لإدارة المخاطر يمتد على نطاق المؤسسة ككل ويترأسها رئيس المخاطر، ويتضمن هذا الإطار على الأنشطة والأدوات والأساليب وهيكل الحوكمة التي تكفل وجود فهم واضح لجميع المخاطر التي تم تحديدها ووضع التدابير المناسبة لرصد إجراءات التخفيف والتوصية بها للجان أو السلطات المناسبة، وتقوم المجموعة وبشكل مستمر بمراقبة المخاطر والعمليات في البنك على المستوى الكلي لتحديد وتقييم وقياس وإدارة التهديدات المحتملة والإبلاغ عنها للجان/السلطات المعنية التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى الرئيس التنفيذي وتتم بصورة منتظمة مراجعة/تعديل سياسات ونماذج وأدوات وأنظمة إدارة المخاطر من أجل تحسين إطار العمل وعكس التغيرات الحاصلة في السوق؛ وتتبع مجموعة إدارة المخاطر بصورة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وبصورة غير مباشرة إلى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك والتي تتبع بدورها بصور مباشرة إلى مجلس إدارة البنك. إن إدارة المخاطر مخولة بشكل مستقل أن ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر[1].

يتحمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في نهاية المطاف مسؤولية جميع المخاطر؛ وقيام بتحديد سقف لقبول المخاطر لدى البنك، حيث يحدد إطار قبول المخاطر السقوف الكمية للقدرة على تحمل المخاطر، وفي سبيل ذلك يعمل بنك الدوحة مهنيين مؤهلين، وقد وضع البنك مجموعة من السياسات والإجراءات والحدود والسقوف ومستويات الصلاحيات واللجان وآلية المراجعة والضوابط والمسؤوليات لإدارة المخاطر من خلال إطار عمل مشترك.

وتقع مسؤولية إدارة المخاطر على جميع دوائر البنك، بدأ من مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية للإدارة وصولاً إلى الموظفين الأفراد. وتتوزّع هذه المسؤوليات لضمان اتخاذ قرارات حكيمة وفعالة بشأن

[1] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2021**، قطر، ديسمبر 2021، ص 26.

المخاطر/ العوائد في الوقت المناسب. وتخضع السياسات والنماذج والأدوات والنظم في مجال إدارة المخاطر للمراجعة المنتظمة وذلك من أجل تحسين إطار عملها في ضوء تغيرات السوق.[1]

يعد البنك تقريراً شاملاً عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بجميع أشكاله وجداوله وفقاً للإرشادات الجديدة بناءً على البيانات المالية الموحدة والمدققة كما في 30 سبتمبر من كل عام. يقوم البنك بتزويد مصرف قطر المركزي بهذا التقرير كل عام بحلول 15 ديسمبر. بناءًا على هذا التقرير يقوم مصرف قطر المركزي بمراجعة وتقييم أعباء رأس المال الإضافية المعتمدة للسنة التالية والتي يتعين على البنك الحفاظ عليها جنباً إلى جنب مع الحد الأدنى العام لنسبة كفاية رأس المال (CAR) خلال الفترة بأكملها.

تشتمل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على التقييم الداخلي للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر: السيولة، السوق، التشغيل، أسعار الفائدة، الالتزام، الدولة و التحويل، الائتمان، تركز الائتمان، التقييم،...إلخ. يتضمن التقييم أيضاً حساب التأثير الكمي لهذه المخاطر على كفاية رأس المال البنك. علاوة على ذلك، يشمل التقييم الداخلي لكفاءة رأس المال(ICAAP) تخطيط رأس المال والتوقعات المالية وتحديد ومواءمة الرغبة في المخاطرة واختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات وتحديد قائمة المخاطر البنك بالنظر إلى طبيعة عمليات البنك والمخاطر الجوهرية تم إجراء تقييم شامل لرأس المال لتحديد مستوى رأس المال الإضافي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر المحددة بموجب بازل 2.

علاوة على ذلك، وضع مصرف قطر المركزي تعليمات مفصلة حول العمليات الحسابية الخاصة بكفاية رأس المال وفقا لقواعد لجنة بشأن الإشراف البنكي، اعتمد البنك إطار عمل بازل 3 وبدأ في الإبلاغ عن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لذلك إلى مصرف قطر المركزي على أساس ربع سنوي.[2]

الفرع الثاني: مراقبة إطار إدارة المخاطر السيولة

يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنّها احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المستحقة. كما أنّ مخاطر السيولة متأصّلة في العمليات المصرفية. ويعتبر تخطيط السيولة وإدارتها ضروريين لضمان وفاء البنك بالتزاماته بشكل دائم ويعمل قسم الخزينة بشكل وثيق مع إدارة مخاطر السوق والسيولة والأعمال التجارية

[1] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2023**، قطر؛ ديسمبر 2023، ص 32.

[2] بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2022**، قطر، ديسمبر 2022، ص- ص 27- 28.

لتحليل وفهم متطلبات السيولة الأساسية وتنخرط هذه الأطراف في حوار منتظم ومتكرّر لفهم التغيرات في وضع البنك الناشئة عن الأنشطة التجارية وظروف السوق.

تضع لجنة الموجودات والمطلوبات التي تعقد اجتماعات منتظمة الخطوط العريضة لعمل الخزينة بحيث يتمكن البنك دائمًا من الوفاء بالتزاماته المالية، فخلال الأزمات قد تتأثر قدرة البنك على إدارة متطلبات السيولة بسبب زيادة تكلفة التمويل أو عدم إمكانية الوصول إلى أسواق التمويل الخاصة بالشركات. وعلاوة على ذلك، قد يؤثر أيّ اضطراب في السوق أيضًا على سيولة الاستثمارات القابلة للتسويق، ولذلك يتبنى بنك الدوحة إطار عمل شامل لإدارة السيولة من أجل التحكّم بمخاطر السيولة، ويحدد هذا الإطار قبول المخاطر لدى المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السيولة من خلال وضع الحدود والمعايير. وبالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات أيضًا بمراقبة نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر وعدم تطابق السيولة كمعايير رئيسية لتقييم أوضاع السيولة. وتحتفظ الخزينة بسجلات السيولة اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية لمعرفة تواريخ استحقاقها ومن ثم التخطيط للتمويل؛ كما تخضع ضغوط السيولة للرصد من خلال تقارير الضغط نصف السنوية، وتطلع لجنة الموجودات والمطلوبات على الأداء مقارناً بالحدود المقررة لمخاطر السيولة عبر لوحة معلومات السيولة الأسبوعية.

كما نهج البنك في إدارة مخاطر السيولة فيتمثل في ضمان حصوله دائما على التمويل الكافي من مصادر متنوّعة ويعتبر تنويع قاعدة المودعين في البنك وتقليل الاعتماد على المودعين الكبار لتقليل مخاطر التركز، والحفاظ على مزيج مناسب من الودائع الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل بما في ذلك الودائع منخفضة التكلفة من بين الإجراءات التي يتخذها البنك بانتظام للحفاظ على قاعدة ودائع مناسبة. ويعتمد أيضًا على عديد من المؤشرات الكمية كما هو مذكور أعلاه. فضلاً عن التوقعات المستقبلية التي تتيح له إدارة مخاطر السيولة.

ويحتفظ البنك بما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن تسييلها في وقت قصير إذا لزم الأمر. كما تستلزم سياسة السيولة لدى البنك الاحتفاظ بالأصول السائلة التي يمكن الوصول إليها في حال وقوع أزمة سيولة. وبهدف تقييم أثر الأحداث المحتملة – وإن كانت غير مرجّحة–على السيولة وتقييم ذلك الأثر بانتظام من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات فإن أوضاع السيولة لدى البنك تختبر عبر إخضاعها لسيناريوهات ضغط متنوعة تستند على أحداث تاريخية افتراضية لتوفر نتائج اختبارات الضغط هذه مدخلات

مفيدة عند تحديد مراكز مخاطر السيولة المستهدفة. وعلاوة على ذلك وجه مصرف قطر المركزي جميع البنوك في قطر نحو الامتثال لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

بالإضافة إلى ذلك، تناقش إدارة الخزينة مزيج التمويل وخطة التمويل وخطة التمويل الطارئة في لجنة الموجودات والمطلوبات التي ترسم على نحو مفصّل كيفية إدارة السيولة في حال التعرض لأوضاع ضاغطة وعلاجات السيولة التي خطط لها البنك. ونظراً إلى إمكانية التحقق مسبقاً من طبيعة أيّ "حدث ضاغط" فإنّ الخطط الموضوعة تتسم بالمرونة اللازمة لتوفير خيارات متنوّعة يمكن استخدامها لمواجهة أزمة السيولة. ويقوم البنك بدمج أحدث توجيهات مصرف قطر المركزي الصادرة في أبريل 2023 حول تركز التمويل على مستوى السياسة بهدف الامتثال لإطار إدارة السيولة وتعزيزه.

الشكل رقم (02-02): الأدوات الواردة في إطار مخاطر السيولة لدى بنك الدوحة القطري

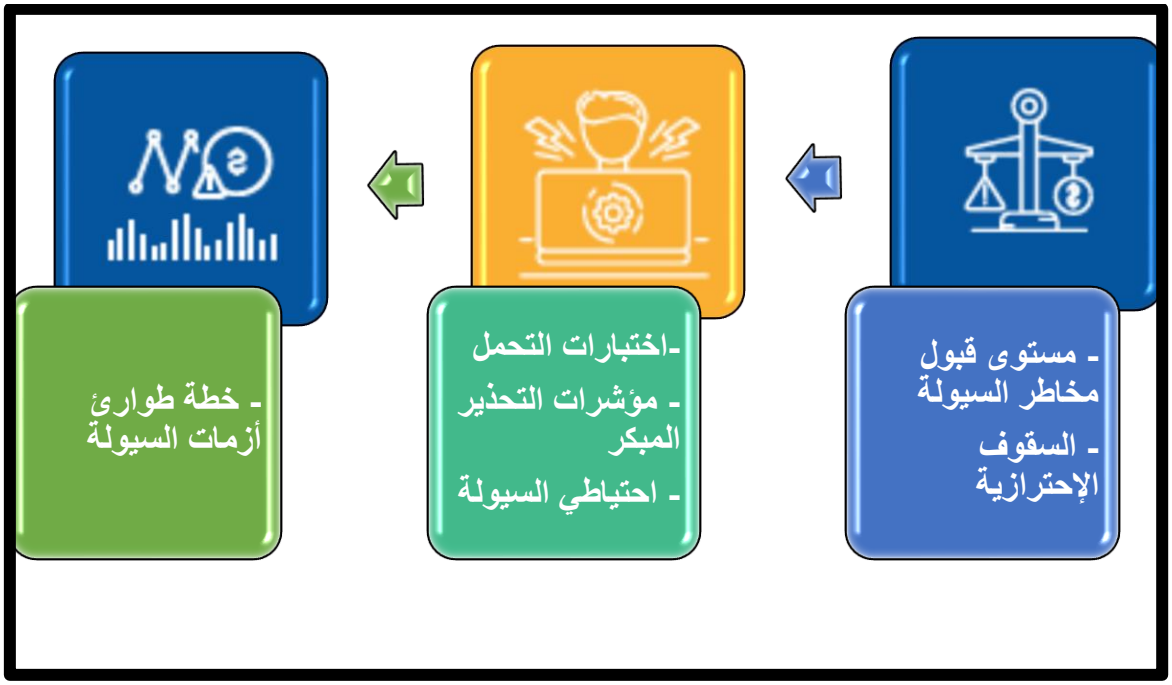

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الدوحة قطر، **التقرير السنوي 2022**، قطر، ديسمبر 2022، ص 31.

يوضح الشكل الأدوات التي يعتمدها بنك الدوحة القطري لإدارة مخاطر السيولة، والتي تتوزع على ثلاث مراحل مترابطة. تبدأ بتحديد مستوى قبول المخاطر والسقوف الاحترازية لضبط حدود التعرّض للمخاطر، تليها أدوات التحليل والمتابعة مثل اختبارات التحمل ومؤشرات التحذير المبكر، ثم تختتم بخطة الطوارئ المخصصة لمواجهة أزمات السيولة عند وقوعها. يعكس هذا التسلسل نهجا متكاملا يجمع بين الوقاية والتدخل السريع لضمان استقرار البنك المالي.

المبحث الثاني: تقييم مخاطر السيولة لبنك الدوحة القطري باستخدام التحليل المالي

هناك مجموعة من نسب والمؤشرات المالية المستخدمة لقياس كفاية السيولة وكذا متابعة مخاطر السيولة من طرف البنك التي تم التطرق لها في الفصل النظري. وسنقوم في هذا المبحث بتقديم الاسقاط التطبيقي. ولدراسة مخاطر سيولة باستخدام نسب التحليل المالي في بنك الدوحة القطري سيتم التطرق إلى حساب نسب كفاية سيولة بنك الدوحة القطري في المطلب الأول، ثم التطرق الى حساب نسب قياس مخاطر سيولة بنك الدوحة القطري في المطلب الثاني.

المطلب الأول: حساب نسب كفاية سيولة بنك الدوحة القطري

الفرع الأول: ميزانية بنك الدوحة القطري

فيما يلي عرض لميزانية بنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

الجدول رقم (02-03): الميزانية العمومية لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

البيان	2022	2023	2024
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	8030334	8631193	7306830
أرصدة لدى البنك	20843798	20525334	20705383
قروض وسلف للعملاء	98016182	91490410	91480008
استثمارات مالية	29835260	30762358	33228625
استثمارت في شركات زميلة والترتيب المشترك	3101753	3373307	3659348
عقارات ومعدات	3050360	3062799	3085020
موجودات غير ملموسة	66040	62410	88517
موجودات أخرى	6176856	6468460	6259265
إجمالي الموجودات	**169120583**	**164376271**	**165812996**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة من للبنوك	24054014	18805257	20840281

ودائع عملاء	83167492	76541228	77006817
سندات دين	10714316	7899400	10734890
قروض أخرى	17071747	26266888	24729655
مطلوبات أخرى	9723904	10457673	6012609
إجمالي المطلوبات	**144731473**	**139970446**	**139324252**
حقوق الملكية			
رأس المال	4047254	4037254	4047254
احتياطي قانوني	9877879	10024432	9877879
احتياطي عام	26500	26500	26500
احتياطي مخاطر	2274574	2274574	2274574
احتياطي القيمة العادلة	(263956)	(390373)	(557990)
احتياطي تحوط التدفق النقدي	(103079)	(163970)	(6127)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	(2690920)	(2718529)	(4464328)
احتياطيات أخرى	884977	1137954	1420600
احتياطي إعادة التقييم	1082336	1140161	1251366
أسهم حوافز الموظفين الوهمية	(1114872)	(1139524)	(1114988)
أرباح مدورة	4330240	4347343	5587847
أدوات مالية مؤهلة ضمن الشريحة الأولى لرأس مال إضافي	5820000	5820000	5820000
إجمالي حقوق الملكية العائدة الى مالكي حقوق الملكية في البنك	**24170933**	**24405822**	**26488741**
المساهمات غير المسيطرة	**3**	**3**	**3**
إجمالي حقوق الملكية	**24170936**	**24405825**	**26488744**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**168902409**	**164376271**	**165812996**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

الفرع الثاني: حساب نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة الى مقدار كفاية الأرصدة النقدية للبنك بمختلف أنواعها الموجودة في البنك في مواجهة الالتزامات المختلفة. والجدول التالي يوضح تطور نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (02-04): حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

	2022	2023	2024
النقد وما في حكمه*	14300364	15626522	10857362
الودائع وما في حكمها**	144731473	139970446	139324202
النقد وما في حكمه	14300364	15626522	10857362
الودائع وما في حكمها	144731473	139970446	139324202
النتيجة	**%9.88**	**%11.16**	**%7.79**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي عرفت تذبذبا، ففي الفترة الممتدة من سنة 2022 الى سنة 2023 عرفت ارتفاعا طفيفا حيث انتقلت النسبة من (9.88%) سنة 2022 الى (11.13%) سنة 2023 بمقدار (1.28%)؛ ويرجع سبب ارتفاع نسبة الرصيد النقدي الى ارتفاع النقد وما في حكمه سنة 2023 وهذا ما يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بالاعتماد على النقد وما في حكمه خلال هذه الفترة.

لتعرف سنة 2024 تراجعا في نسبة الرصيد النقدي من (11.16%) سنة 2023 الى (7.79%) بمقدار (3.37%)، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى النقد وما في حكمه وكذلك الودائع وما في حكمها، وهذا ما يدل على تراجع في قدرة البنك المالية المترتبة على ذمة بنك الدوحة القطري الواجبة التسديد بالاعتماد على النقد وما في حكمه خلال هذه الفترة الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها بالاعتماد على الأرصدة النقدية سائلة أو شبه سائلة الموجودة في الصندوق المتمثلة في النقد وما في حكمه، أي أن علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ويمكن القول أنّ بنك الدوحة القطري عرف خلال فترة الدراسة نوع من عدم استقرار في السيولة، وهذا ما يتطلب منه التحكم النقد وما في حكمه، وعليه نقترح على بنك الدوحة القطري تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنشآت.

الفرع الثالث: حساب نسبة الاحتياطي القانوني

تشير الى تلك النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتكون عادة على شكل نسبة معينة من إجمالي الودائع. والجدول التالي يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (02-05): حساب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

	2022	2023	2024
الإحتياطي القانوني	9877879	10024432	10203933
الودائع وما في حكمها	14473473	139970446	139324202
الإحتياطي القانوني	9877879	10024432	10203933
الودائع وما في حكمها	14473473	139970446	139324202
النتيجة	**%6.82**	**%7.16**	**%7.32**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاحتياطي القانوني عرفت ارتفاعا طفيفا خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين (6.82%) لسنة 2022 لتصل (7.32%) سنة 2024 حيث قدر الارتفاع بـ (0.5%) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع في الاحتياطي القانوني. وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطات المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف البنك المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص.

يمكن القول أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة بنك الدوحة القطري على الوفاء بالتزاماته المالية خاصةً في الظروف الغير عادية وأوقات الأزمات والتي تعجز الأرصدة الموجودة لديه عن سداد في

مواعيد المحددة؛ حيث تعبر هذه النسبة عن الحلول البديلة أثناء حاجة البنك للسيولة لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع والتمويلات الموسمية.

لذا على بنك الدوحة القطري المحافظة على التزامه بالنسب القانونية للاحتياط لأن أي احتفاظ أقل من مما هو مقرر من طرف بنك قطر المركزي يعبر عن نقص في السيولة الأمر الذي يدل على وجود مخاطر السيولة.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات قياس مخاطر سيولة بنك الدوحة القطري

الفرع الأول: مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك إلى إجمالي الموجودات:

يشير هذا المؤشر الى مدى استخدام البنك للأرصدة لدى البنوك لمواجهة التزاماته المختلفة؛ والجدول التالي يوضح تطور مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك الى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (02-06): حساب مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك إلى إجمالي الموجودات لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

	2022	2023	2024
أرصدة لدى البنوك*	20843798	20525334	2070373
إجمالي الموجودات**	168902409	164376271	165812996
أرصدة لدى البنوك	20843798	20525334	2070373
إجمالي الموجودات	168902409	164376271	165812996
النتيجة	**%12.34**	**%12.48**	**%12.48**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استقرارا نسبيا في مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك الى إجمالي الموجودات، حيث تراوحت بين (12.34%) سنة 2022 الى (12.48%) سنة 2024 بارتفاع نسبي مقدار (0.14%).

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك ارتفاع راجع لزيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك والتي يواجه بها بنك الدوحة القطري التزاماته المختلفة.

وعلى العموم يمكن القول أنّ بنك الدوحة القطري يواجه انخفاضا في مخاطر السيولة بالنسبة للأرصدة لدى البنك، بالرغم من ذلك يمكن للبنك أن يعمل على رفع من هذا المؤشر على أقل فوق 25% من خلال زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك، مما ينعكس بشكل إيجابي على إدارة مخاطر السيولة لديه.

الفرع الثاني: مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات:

يشير هذا المؤشر الى مدى استخدام البنك للاستثمارات قصيرة الأجل لمواجهة التزاماته المختلفة؛ والجدول التالي يوضح تطور مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (02-07): حساب مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

	2022	2023	2024
الاستثمارات قصيرة الأجل*	+27550899	+19633822	+20368928
	4898166	9991102	10004811
الاستثمارات قصيرة الأجل	32449065	29624924	30373739
إجمالي الموجودات	168902409	164376271	165812996
الاستثمارات قصيرة الأجل	32449065	29624924	30373739
إجمالي الموجودات	168902409	164376271	165812996
النتيجة	**%19.21**	**%18.02**	**%18.31**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل، عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث شهد انخفاضا من سنة 2022 الى 2023 حيث انتقل من نسبة (19.21%) لسنة 2022 الى (18.02%) سنة 2023 بمقدار انخفاض (1.19%)؛ ويرجع سبب

انخفاض الى تراجع في استثمارات بنك الدوحة القطري قصيرة الأجل تحت الطلب لأقل من شهر، والذي صاحبه تراجع في إجمالي الموجودات.

لتعرف سنة 2024 ارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2023 حيث انتقلت من (18.02%) لسنة 2023 الى (18.31%) سنة 2024 بمقدار (0.29%)؛ الراجع سببه الى ارتفاع استثمارات بنك الدوحة القطري قصيرة الأجل تحت الطلب لأقل من شهر وكذلك استثمارات من شهر الى ثلاث أشهر، وكذا الزيادة في إجمالي الموجودات.

من خلال ما سبق يتبين لنا وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات ومخاطر السيولة، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة وذلك يعكس ارتفاع استثمارات قصيرة الأجل التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

يمكننا القول أنّ الاستثمارات قصيرة الأجل تتطلب المتابعة المستمرة لذلك من المهم اعتماد مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات لقياس مخاطر السيولة.

الفرع الثالث: مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة لإجمالي القروض الى إجمالي الودائع:

يشير هذا المؤشر الى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض؛ والجدول التالي يوضح تطور مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة لإجمالي القروض الى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (02-08): حساب مؤشر قياس مخاطر السيولة بالنسبة لإجمالي القروض الى إجمالي الودائع لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

	2022	2023	2024
إجمالي القروض	98016182	91490410	91480008
إجمالي الودائع	83167492	76541228	77006817
إجمالي القروض	98016182	91490410	91480008
إجمالي الودائع	83167492	7654228	77006817
النتيجة	**%117.85**	**%119.53**	**%118.79**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع، قد تجاوز نسبة (100%) حيث تراوحت بين (117.85%) سنة 2022 و(119.53%) سنة 2023 الى (118.79%) لسنة 2024؛ والراجع الى طبيعة عمل البنك الذي يقوم بخلط أمواله بأموال المودعين لتوظيفها في شكل قروض وسلف ممنوحة للعملاء.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا وجود علاقة عكسية بين إجمالي القروض الى إجمالي الودائع ومخاطر السيولة، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة؛ وهي في ذات الوقت تشير الى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة.

يمكننا القول أنّ اعتماد مؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع لقياس مخاطر السيولة يمكن من معرفة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن السحوبات المفاجئة للودائع أو طلبات القروض الجديدة.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة لبنك الدوحة القطري

سيتم التطرق في هذا المطلب الى إدارة مخاطر السيولة لدى بنك الدوحة القطري وفقا لأنظمة بنك قطر المركزي.

الفرع الأول: سياسة المجموعة الخاصة بالسيولة

تخضع إدارة مخاطر السيولة لسياسة المجموعة الخاصة بالسيولة. والهدف الأول لإدارة مخاطر السيولة، التي تتابع أعمالها لجنة الأصول والالتزامات، هو إيجاد خطة آلية للتغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو الاحتياج للسيولة الناتجة من سلوك العملاء أو حالات السوق غير الطبيعية. تشدد لجنة الأصول والالتزامات على بلوغ الحد الأقصى من ودائع العملاء ومصادر الأموال الأخرى والحفاظ عليها. وتراقب لجنة الأصول والالتزامات أسعار الودائع والمستويات والاتجاهات أو التغيرات الكبيرة وخطط التسويق الودائع التي تراجع باستمرار للتأكد من اتساقها مع متطلبات سياسة السيولة. أيضاً لدى لجنة الأصول والالتزامات خطة طوارئ تتم مراجعتها بشكل دوري. إن قدرة المجموعة على جذب تمويلات ضخمة أو طويلة الأجل بأسعار منافسة يؤثر فيها بشكل مباشر التصنيف الائتماني للبنك مبّين فيما يلي:

وكالة موديز: A3 على المدى الطويل، P2 على المدى القصير، وتصنيف قوة المركز المالي Ba1، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وكالة فيتش: A على المدى الطويل، F1 على المدى القصير، وتصنيف قوة المركز المالي bb+، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وكالة ستاندرد آند بورز: BBB+على المدى الطويل، A-2 على المدى القصير، وتصنيف قوة المركز الماليbb+، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

الفرع الثاني: نسبة تغطية السيولة

تشير نسبة تغطية (كفاية) السيولة الى معرفة مدى جاهزية البنك في الوفاء بطلبات سحب الودائع في الظروف غير الاعتيادية. فكلما كانت النسبة عالية (واحد صحيح فما اعلى) كلما كانت لدى البنك القدرة على توفير السيولة لمواجهة السحب غير الاعتيادي من الودائع.

الجدول رقم (02-09): نسب تغطية السيولة لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

السنة	2022	2023	2024
النسبة	%172.78	%264.4	%270.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للسنوات 2022-2023-2024.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية السيولة في بنك الدوحة القطري قد تجاوزت (100) خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين (172.78) سنة 2022 و(264.4) سنة 2023 الى (270.1) لسنة 2024. مما يدل على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تحت أيّ ظرف ضاغط، وهذا راجع الى تنفيذ بنك الدوحة لتعليمات المفروضة من البنك القطري المركزي ولجنة بازل العالمية؛ وكذا يعكس مدى التزام أنظمة بنك قطر المركزي كسلطة إشرافية على البنوك قطر ومنه التزام بنك الدوحة القطري كجزء من بنوك القطرية بمعايير لجنة بازل 3. حيث يعد المعيار الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من جانب الجهة الرقابية الرئيسية للمجموعة، وهي بنك

قطر المركزي، تحت عنوان "نسبة كفاية السيولة" (LCR). متوسط معدل تغطية السيولة الذي تحتفظ به المجموعة.

الفرع الثالث: تحليل الاستحقاق

يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والالتزامات على أساس الفترة المتبقية في 31 ديسمبر حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، ولا تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية المبينة في سجل احتفاظ المجموعة بالودائع وتوافر الأموال السائلة. تراقب الإدارة سجل الاستحقاقات لضمان الاحتفاظ بسيولة الكافية.

نسبة صافي الموجودات السائلة	**إجمالي الموجودات بحسب تواريخ استحقاقها / إجمالي المطلوبات بحسب تواريخ استحقاقها**	تقيس مدى تغطية الموجودات حسب تواريخ استحقاقها للمطلوبات بحسب تواريخ استحقاقها

الجدول رقم (02-10): نسب صافي الموجودات السائلة لبنك الدوحة القطري للسنوات 2022-2023-2024

	نسبة صافي الموجودات السائلة أقل من شهر واحد	نسبة صافي الموجودات السائلة 1-3 أشهر	نسبة صافي الموجودات السائلة 3 أشهر – سنة	نسبة صافي الموجودات السائلة 1-5سنوات	نسبة صافي الموجودات السائلة أكثر من 5 سنوات
2022	**%0.42**	**%0.19**	**%0.72**	**%1.54**	**%55.56**
2023	**%0.41**	**%0.53**	**%0.69**	**%0.97**	**%52.07**
2024	**%0.37**	**%0.42**	**%0.55**	**%1.16**	**%57.73**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

التعليق:

نسبة صافي الموجودات السائلة لأقل من شهر: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صافي الموجودات السائلة خلال فترة الدراسة ظهرت أقل من (0.5%) حيث كانت سنة 2022 (0.42%) وتابعت الانخفاض الى غاية سنة 2024 (0.37%) أي أن الموجودات لأقل من شهر تقل عن المطلوبات لأقل من شهر الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لأقل من شهر.

نسبة صافي الموجودات السائلة من شهر إلى ثلاثة أشهر: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صافي الموجودات السائلة خلال فترة الدراسة ظهرت أقل من (1%) حيث كانت سنة2022 (0.19%) لترتفع نسبيا سنة2023 الى (0.53%) نتيجة ارتفاع إجمالي الموجودات وانخفاض إجمالي المطلوبات وتعاود الانخفاض سنة 2024 الى (0.42%) أي أن الموجودات لأقل من شهر تقل عن المطلوبات من شهر الى ثلاثة أشهر الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لتلك الفترة.

نسبة صافي الموجودات السائلة من ثلاث أشهر الى سنة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صافي الموجودات السائلة خلال فترة الدراسة ظهرت أقل من (1%) حيث كانت سنة 2022 (0.72%) وتابعت الانخفاض الى غاية سنة 2024 (0.55%) أي أن الموجودات من ثلاث أشهر الى سنة تقل عن المطلوبات ثلاث أشهر الى سنة الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته للفترة من ثلاث أشهر الى سنة.

أما على المدى المتوسط والطويل الفترة من 1 الى 5 سنوات: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صافي الموجودات السائلة خلال فترة الدراسة ظهرت أكبر من (1%) حيث كانت سنة 2022 (1.54%) لتشهد انخفاضا نسبيا سنة2023 الى (0.97%) نتيجة انخفاض إجمالي الموجودات وانخفاض إجمالي المطلوبات وتعاود الارتفاع سنة 2024 الى (1.16%) أي أن الموجودات للفترة من 1 الى 5 سنوات تفوق نسبيا عن المطلوبات للفترة من 1 الى 5 سنوات الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لتلك الفترة.

نسبة صافي الموجودات السائلة أكثر من خمس سنوات: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة نسبة صافي الموجودات السائلة خلال فترة الدراسة ظهرت أكبر من (1%) حيث كانت سنة2022 (55.56.%) لتشهد انخفاضا نسبيا سنة2023 الى (52.07%) نتيجة انخفاض إجمالي الموجودات وانخفاض إجمالي المطلوبات وتعاود الارتفاع سنة 2024 الى(57.73%) أي أن الموجودات للفترة أكثر 5 سنوات تفوق نسبيا عن المطلوبات للفترة أكثرمن 5 سنوات الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لتلك الفترة.

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة أحد المؤشرات المالية الهامة التي تقيس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية وتحديد مستوى المخاطر السيولة وإدارتها. ورغم ظهور نتائج نسبة صافي الموجودات السائلة

على المدى القصير أقل من (1%) إلا أن ذلك لا يعني بضرورة وجود مخاطر فعلية لدى بنك الدوحة القطري وذلك راجع الى جودة موجوداته وسهولة تحويلها الى نقد، وكذا استقرار مصادر تمويله التي تتصف بالتنوع، ووجود مجموعة إدارة مخاطر السيولة فعالة التي تقوم بإدارة التدفقات النقدية بشكل فعال يمكنه من تلبية التزاماته المالية دون مشاكل ووضع خطط طوارئ استباقية لمواجهة نقص السيولة، بالإضافة الى الاستثمارات قصيرة الأجل وسهولة تحويلها الى النقد. حيث إذا لاحظ بنك الدوحة القطري حدوث تفاوت في التواريخ يقوم مباشرةً بتحليل الفجوة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات وتحليل أسباب هذه الفجوة وتأثيرها على سيولته، وإعادة هيكلة موجوداته من خلال بيع أو إعادة هيكلة الموجودات غير السائلة واستثمار في موجودات أكثر سيولة، وكذا يقوم بإدارة التزاماته بالتفاوض مع العملاء والمقرضين لتمديد تواريخ الاستحقاق أو جذب ودائع جديدة، وفي حالات الخاصة يتواصل مع الجهات التنظيمية المتمثلة في بنك قطري المركزي لطلب الدعم من خلال وضع خطة لاستعادة الاستقرار المالي، أخيراً يقوم بمراجعة السياسات المالية والاستثمارية لتجنب حدوث تفاوت مماثل في المستقبل.

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل أسقطنا دراستنا على بنك الدوحة القطري، بحيث تم التطرق إليه في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم تقييم مخاطر لسيولة بنك الدوحة القطري باستخدام التحليل المالي.

ومن خلال هذه النسب نجد أن إدارة السيولة تتحدد وفق الأدوات المستخدمة في تحليل كفايتها، بحيث إذا زاد حجم السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا على ربحية البنك أما انخفاضها عن الحد المطلوب فسوف يؤدي الى العسر المالي أي ضعف البنك بالوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين وعدم قدرته على تلبية طلبات الإقراض من قبل العملاء.

وتبرز كفاءة البنك أكثر عند إدارة سيولته ووضع آليات تمكنه من توظيف سيولته ودفعها نحو الاستثمار والاحتفاظ بسيولة قانونية لمواجهة الأعباء والمخاطر التي يمكن أن يقع فيها وهنا تبرز أهمية وضع مؤشرات خاصة بمخاطر السيولة والتي تساعد البنك على تقييم الوضع المالي له للعمل بكفاءة، وقد قمنا في هذه الدراسة بحساب نسب كفاية سيولة وكذا حساب مؤشرات قياس مخاطر سيولة بإضافة الى إدارة مخاطر السيولة لبنك الدوحة القطري.

ومنه نستنتج أن للتحليل المالي دور هام لنسب ومؤشرات السيولة في تحديد كفاءة البنك بالإضافة الى المخاطر التي تعيق عملها، وهي تعتبر من الآليات والأدوات الأكثر استخداما في إدارة مخاطر السيولة لدى البنك ودفعها الى تحقيق أرباحها وفق الأهداف الموضوعة لها.

الخاتمة

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أهم وأنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر، خاصة منها مخاطر السيولة التي تعتبر المشكل الدائم الذي يواجه البنوك هذا ما استدعى وضع وتحديد معايير وطرق واستراتيجيات تسمح بتخفيض تعرض البنوك لهذه المخاطر، لأن إدارة المخاطر هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كليا، فإلغاء المخاطرة كليا يعد بمثابة أمر شبه مستحيل في عالم يتميز بالديناميكية.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية ودور التحليل المالي في تعزيز إدارة مخاطر السيولة وأهم الأدوات والآليات المستخدمة في إدارة مخاطر السيولة التي قد تعزز متابعة ورقابة ناجعة في البنوك بصفة خاصة. وتحقيقا لهذا الهدف تم تقديم النسب المالية التي تعتبر من بين أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما، لما توفره من مؤشرات تفيد في الحكم على مدى كفاية السيولة في البنوك للمنشآت بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

وقد تناول الجانب التطبيقي محاولة لتطبيق أكبر قدر من المعطيات النظرية على دراسة حالة على سيولة بنك الدوحة القطري باستخدام أدوات التحليل المالي، خلال الفترة الممتدة من 2022 الى 2024. وأظهرت لنا طبيعة العلاقة التي تصنعها مثل هذه البنوك مع التحليل المالي وكيف توظفه في تعزيز إدارة مخاطر السيولة لديه.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد التطرق لموضوع الدراسة أصبح في الإمكان اختبار صحة الفرضيات سابقة الذكر حيث:

1- بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في" يمكن للتحليل المالي تقييم كفاية السيولة وإدارة مخاطرها من خلال أدواته وأساليبه المتنوعة والمساعدة على دراسة قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية"، فمن خلال ما تم تقديمه في الفصل الأول توصلنا إلى أن هناك علاقة تكامل بين التحليل المالي وإدارة مخاطر السيولة بحيث يعتمد البنك على أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب والمؤشرات المالية وبالتالي تم قبول هذه الفرضية.

2- بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في" استخدام بنك الدوحة القطري للنسب والمؤشرات المالية لتقييم كفاية السيولة لديه وقياس مخاطرها يساهم في معرفة الاختلالات أو المشاكل المتعلقة بالسيولة، وكذا تحسين إدارتها لديه"، من خلال ما تم تقديمه في الفصل التطبيقي، وبالتالي تم اثبات صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل سيولة ومخاطرها في البنك والوقوف على أهم الطرق إدارتها، يمكن أن نبرز النتائج المتوصل إليها كما يلي:

التحليل المالي ضرورة أساسية في البنك، والذي يمكن من خلاله مراقبة مخاطر سيولة بتقييم وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، وكذا تبين لنا أن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسمح بتشخيص الوضعية المالية للبنك وتسمح باتخاذ قرارات مصيرية، وذلك من خلال مؤشرات مالية التي تساعد المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في سيولة البنك.

وتمثلت أهم النتائج المتعلقة بدراسة حالة بنك الدوحة القطري خلال السنوات 2022-2023-2024 في:

- من حساب النسب وجدنا أنها منخفضة بنسب ضئيلة إلا أن هذا الانخفاض لم يؤثر بالسلب على كفاءة عمله؛
- إن تذبذب نسبة الرصيد النقدي لبنك الدوحة القطري خلال فترة الدراسة لم يؤثر على قدرته بالوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين؛
- تختلف نسب السيولة المستعملة وتكون حسب الموجودات لدى البنك؛
- إن ارتفاع طفيف لنسبة الاحتياطي القانوني خلال فترة الدراسة زاد من مقدرة بنك الدوحة القطري على الوفاء بالتزاماته المالية خاصة في الظروف الغير عادية وأوقات الأزمة؛
- يعبر استقرار مؤشر أرصدة لدى البنوك إلى إجمالي الموجودات مقياساً حقيقياً لقياس مدى استخدام البنك لأرصدته لمواجهة التزاماته المختلفة وقياس مخاطر السيولة الناجمة عنها؛
- يعبر اعتماد مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل الى إجمالي الموجودات على قياس مخاطر السيولة ومتابعتها؛

- يعبر مؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع على التوظيف الجيد، وهذا يدل على قدرة البنك على توظيف سيولته بكفاءة؛
- تعبر نسب تغطية السيولة على مدى جاهزية البنك في الوفاء بطلبات سحب الودائع في الظروف غير الاعتيادية؛
- يراقب بنك الدوحة القطري سيولته من خلال تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسديدها عبر فترات متعاقبة (أقل من شهر واحد؛1-3 أشهر؛3 أشهر -سنة؛1-5سنوات؛ أكثر من 5 سنوات).

بناءً على تلك النتائج أعلاه، يتضح بوضوح الدور الحيوي الذي يلعبه التحليل المالي في تعزيز إدارة مخاطر السيولة. فقد مكّن استخدام أدوات التحليل المالي من تتبع المؤشرات المرتبطة بالسيولة، مثل نسب الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية ونسب تغطية السيولة، مما ساعد في تشخيص دقيق لوضعية البنك.

وقد أظهرت النتائج أن الانخفاض الطفيف في بعض النسب لم يؤثر سلباً على كفاءة البنك أو قدرته على الوفاء بالتزاماته، كما ساعدت المؤشرات المستقرة، مثل مؤشر أرصدة لدى البنوك، في قياس مدى جهوزية البنك لمواجهة الالتزامات. إضافة إلى ذلك، مكّن تحليل هيكل الاستحقاق الزمني للموجودات والمطلوبات من مراقبة التدفقات النقدية بدقة، والتخطيط لمواجهة الأزمات.

وبالتالي، يتجلى دور التحليل المالي في تمكين إدارة البنك من اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة، سواء عبر تحسين التوظيف الأمثل للسيولة، أو تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المالية، مما يعزز من فعالية إدارة مخاطر السيولة.

آفاق البحث:

وفي الختام لا يمكن القول بأن هذه الدراسة شاملة لجميع النواحي المتعلقة بالتحليل المالي ودوره في تعزيز إدارة مخاطر السيولة، ولا يزال هذا الموضوع أمام الكثير من البحث والعمل والتغيير، حيث هناك بعض النقاط تحتاج الى تحليل أعمق وبحوث جديدة ودراسات المكملة تغطي جوانب قصور هذه الدراسة، فإننا نقترح بعض أهم المواضيع والإشكاليات التي لم نتعمق فيها، ونرى أنها قد تكون جديرة بالدراسة والتي نشير للبعض منها فيما يلي:

- حوكمة أثر تطبيق القواعد الاحترازية على حجم السيولة في البنك؛
- دور إدارة السيولة في تدنية مخاطر الفشل المالي في البنوك؛
- تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك؛
- دور الابتكار المالي في الرفع من كفاءة إدارة السيولة في البنوك.

قائمة المصادر

والمراجع

I.المصادر والمراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.
- الحديث الشريف.

أ- الكتب

1. إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

2. أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار مريخ، السعودية، 2008.

3. أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك**، مطابع المستقبل، بورسعيد، مصر،1999.

4. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دارغيداء للنشروالتوزيع، الأردن،2016.

5. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية " مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.

6. بشير عباس العلاق، **إدارة المصارف: مدخل وظيفي**، الطبعة الأولى، جامعة التحدي، عمان،2001.

7. جلال جويدة القصاص، **اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بتكوين)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2019.

8. جميل سالم الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المصرفي (المنظور العلمي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،1999.

9. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

10. وليد ناجى الحيالى، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مكتبة الجامعة إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

11. زياد رمضان، محمود الخلايلة، **التحليل والتخطيط المالي**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، القاهرة، 2013.

12. حكيم براضية، جعفر هني محمد، **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2016.

13. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق، عمان،2004.

14. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2010.

15. حسني علي خربوش، **الأسواق المالية، مفاهيم وتطبيقات**، دارزهران،1998.

16. طارق عبد العال عماد، **الاتجاهات الحديثة في:التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

17. محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي: شركات وأسواق مالية**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

18. محمد الصيرفى، **التحليل المالي–وجهة نظر إدارية محاسبية–**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر،2014.

19. محمد إبراهيم النواسية، **التحليل ومناقشة القوائم المالية**،الطبعة الأولى،مركز طارق،عمان، 1998.

20. محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، **التحليل المالي الكشف عن الانحرافات والاختلاس**، الطبعة الأولى،الصائل للنشر والتوزيع، الأردن،2018.

21. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان،2001.

22. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان،2006.

23. محمد عبد الخالق، **الادارة المالية والمصرفية**،الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

24. محمد عريقان حربي، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار وائل،عمان، الأردن، 2010.

25. منير شاكر،اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور،**التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"**،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

26. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي :مدخل صناعة القرارت**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

27. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر،1996.

28. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية – مدخل تحليل المعاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر ،1999.

29. منير إبراهيم هندي، **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال:الأوراق المالية وصناديق الاستثمار**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر ،2003.

30. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر ،1988.

31. نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية** ، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.

32. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر ،2005.

33. عبد المطلب عبد الحميد، ا**قتصاديات النقود والبنوك**،الطبعة الأولى، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر ،2007.

34. عبد الغفار حنفي، سمية زكي قرياقص، **أسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2011.

35. عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبوحقاف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر ،2000.

36. علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت،2012.

37. علي عباس، **الإدارة المالية**، دار الإثراء، عمان، 2008.

38. عقيل خريس، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار مجد اللاوي للنشر، عمان،1999.

39. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، عبد الله الدوري، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

40. فليح حسن خلق، **النقود والبنوك**، دار النشر للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2006.

41. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف – الواقع والتطبيقات العلمية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،2009.

42. صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

43. رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، **إدارة المؤسسات والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

44. رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،2009.

45. رقية عبد الحميد شرون، **إدارة مخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر ،2018.

46. رضا صاحب أبو أحمد، **إدارة المصارف**،الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.

47. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف:الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009.

48. خليل أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

49. خليل الشماع،خالد أمين، **التحليل المالي للمصارف**، إتحاد المصارف العربية، الأردن، 1990.

ب- الرسائل العلمية:

48. زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق** ،أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس،2013-2014.

49. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013-2014.

50. ابتسام معمر الطيب، **إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر ،2011-2012.

51. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المالي وترشيد قراراتها**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2008-2009.

52. بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين،2007-2008.

53. جعفر هني محمد، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف،2011-2012.

54. حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي،-الشلف-، الجزائر،2011-2012.

55. حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم** ، رسالة ماجيستر تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، غزة،2008.

56. عبد الحسين جاسم محمد الاسدي، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة كربلاء العراق، 2004-2005.

57. عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، رسالة ماجيسيتر،تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين،2007-2008.

58. فاطمة الزهراء ريجيمي، **قياس السيولة النقدية لدى البنوك التجارية في الجزائر**، رسالة الماجستير، العلوم المالية، جامعة مستغانم،2014-2015.

59. فرح يعقوب، **إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال،الجامعة الافتراضية السورية،2016-2017.

60. شيماء شاكر محمود المياح، **قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف**،رسالة ماجيستير، تخصص العلوم المالية، جامعة كربلاء، العراق،2018-2019.

61. بشرى بوهالي، فرح بوخميس، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف،-ميلة-، الجزائر،2022-2023.

62. زينب لحول، **دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل الجزائر، 2016-2017.

63. ياسمينة خمقاتي، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007-2012**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-،الجزائر، 2013-2014.

64. سامية لطاب، شرابي حنان،**استراتيجية إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، مركز جامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2015-2016.

ج- المقالات:

64. أحلام بوعبدلي حمزة عمي سعيد،**دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدرسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 7،العدد2، 2014.

65. بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد6، العدد24، 2009.

66. وحيد محمود رمو، سيف الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي لتنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد32، العدد100، 28ماي2009.

67. مبارك بوعشة، **تسيير مخاطر البنكية – مع الإشارة حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، المجلد17، العدد27، 2007.

68. مريم كلاش، نور الدين بهلول، **دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 30 جوان 2021.

69. نزيهة مرسلي، أحلام بوعبدلي، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائر للفترة 2006-2015**، مجلة المعارف، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد14، العدد 1 ،جوان2019.

70. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد 2، ديسمبر 2014.

71. فاروق فخاري، نورة زبيري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية:بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد2، العدد2، ديسمبر2018.

72. رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد31، بغداد العراق، 2012.

73. سكنة سوادي، **دراسة مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد14، العدد10، 31 ماي 2014.

د- المؤتمرات والملتقيات:

74. آسيا قاسمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر 2011.

75. محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزينونة،16-18 أفريل 2007.

هـ- تقارير ومنشورات:

75. هبة عبد المنعم، **إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، رقم 95-2019.

76. إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 2، سبتمبر، 2012.

77. بنك الدوحة قطر؛ **التقرير السنوي2021** ؛ قطر؛ديسمبر 2021.

78. بنك الدوحة قطر؛**التقرير السنوي2022** ؛ قطر؛ ديسمبر 2022.

79. بنك الدوحة قطر؛**التقرير السنوي2023** ؛ قطر؛ ديسمبر 2023.

80. بنك الدوحة قطر؛**التقرير السنوي2024** ؛ قطر؛ ديسمبر 2024.

و- قوانين ومراسيم:

81. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

A-BOOKS:

82. Béatrice et Francis GRANDGUILLOT, **Analyse financière**,5 ème édition, édition Gualino, Paris,2001.

83. Christophe THIBIERGE, **Analyse financière**, 4éme édition, Vuibert, édition, Paris, 2011.

84. Hubert DE BRUSLERIE, **Analyse financière: Information Financière**, diagnostic et évaluation ; 4 ème édition, édition Dunod, Paris, 2010.

85. Joël Bessis **,Risk Management in Banking** , John Wiley and Sons L T D, third edition, England ,2011.

86. Mourad Choudhry ,**Global. Repo Markets: Instruments and Applications ,** (John Wiley and Sons L T D. Asia ,2004)

87. Necib REDJEM. **Méthodes d'analyse financière**, 1 ère édition, édition Dar El- Ouloum, Algérie, 2005.

B- MAGAZIES (articles):

88. Anas, E. Mounia B. A**, Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame Work the case of Islamic Banks**. International Journal of Business and Management ,2008.

89. Basel Committe for Banking Supervision (2013)**." Basel 3: Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tool"**, Bank for International settlement, Jan.

C-CONFERENCES AND FORUMS:

90. Salman Syed Ali**, Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks**, Conference of Monetary Sector in Iran structure, Performance and Challenging Issues, Tehran – February,2004.

D-REPORTS AND PUBLICATIONS:

91. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité.

III. مواقع الانترنت:

92. موقع بنك الدوحة على الأنترنت www.dohabank.com؛ بتاريخ 2025/03/21 ساعة 00:48.

93. Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, www.bis.org/pub/bcbs144_fr.

الملاحق

الملحق رقم (01): بيان المركز المالي الموحد لبنك الدوحة القطري لسنة 2022

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	الإيضاحات	٢٠٢٢ ألف ريال قطري	٢٠٢١ ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	٨	٣,٦٦٨,١٦١	٥,٨٨٧,٣٦٧
أرصدة مستحقة من البنوك	٩	٨,٦٥٠,٨٨٨	٥,٣٦٤,٩٩٩
قروض وسلف مقدمة للعملاء	١٠	٥٨,٠٧٨,٩٧٤	٦٩,٦٦٧,٩٨٥
استثمارات في أوراق مالية	١١	٢٤,٩٦٣,٨٧٥	٢٥,٠٨٢,٨٧٣
موجودات أخرى	١٢	١,٦٠٨,٥٤٦	١,٤٠٠,٧٤٦
استثمار في شركة زميلة	١٣	٩,٨٩٨	١٠,٧٥٨
ممتلكات وآلات ومعدات	١٤	٦٦٤,٦٤٩	٦٨٩,٢٧٣
إجمالي الموجودات		٩٧,٦٤٤,٩٩١	١٠١,١٠٣,٢٣١
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة مستحقة إلى البنوك	١٥	١٩,٩٣٩,٠٥٣	٢٢,٥١١,٣٩١
ودائع العملاء	١٦	٥٠,١٩٩,٧٣٥	٥٠,٣٥٥,٩٤٩
سندات دين	١٧	٢,٥١٦,٤٩٣	١,٨٩١,٧٣٤
القروض الأخرى	١٨	٨,٨٩١,٠٥٣	٩,٧٣٧,٥٢١
مطلوبات أخرى	١٩	٢,٧٨٩,٨٤٩	٢,٣٥٠,٦٨٣
اجمالي المطلوبات		٨٣,٩٦٦,١٨٣	٨٦,٨٤٧,٢٧٨
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠ (أ)	٣,١٠٠,٤٦٧	٣,١٠٠,٤٦٧
احتياطي قانوني	٢٠ (ب)	٥٠,٩٥٦,٦٧٣	٥٠,٠٩٤,٦٠٧
احتياطي مخاطر	٢٠ (ج)	١,٣١٢,٦٠٠	٩,٠٢٩,٦٠٠
احتياطي القيمة العادلة	٢٠ (د)	(١٢٤,٣٨٠)	١٢٣,٦٩٣
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٠ (هـ)	(٨١,٨٢٨)	(٦٥,٥٥٠)
أرباح مدورة		٧٧١,٢٧٦	٩٣٣,١٢٦
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		١٠,٠٧٨,٨٠٨	١٠,٢٥٥,٩٥٣
أدوات مالية كرأس مال إضافي شريحة ١	٢٠ (و)	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية		١٤,٠٧٨,٨٠٨	١٤,٢٥٥,٩٥٣
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٩٧,٦٤٤,٩٩١	١٠١,١٠٣,٢٣١

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٣، وتم التوقيع عليها نيابة عن مجلس الإدارة من قبل:

فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن محمد جبر آل ثاني
العضو المنتدب

جوانتي ستيهولت الاستشاري
الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإنابة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من ١ إلى ٤.

برايس ووترهاوس كوبرز - قطر
PRICEWATERHOUSECOOPERS - Qatar Branch
FOR IDENTIFICATION PURPOSE ONLY

الملحق رقم (02): بيان المركز المالي الموحد لبنك الدوحة القطري لسنة 2023

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	الإيضاحات	٢٠٢٣ ألف ريال قطري	٢٠٢٢ ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	٨	٤,٨٤٩,١٠١	٣,٦٦٨,١٦١
أرصدة مستحقة من البنوك	٩	٥,٤٩٦,٩٩٩	٨,٦٥٠,٨٨٨
قروض وسلف بقيمة للعملاء	١٠	٣٨,٠٠٩,٦٧٦	٥٨,٠٢٨,٩٧٤
استثمارات في أوراق مالية	١١	٣٠,٣٨١,٠٤٨	٢٤,٩٦٣,٨٧٥
موجودات أخرى	١٢	١,٨٩١,٠١٠	١,٩٠٨,٥٤٩
استثمار في شركة زميلة	١٣	١٠,٩٢٤	٩,٨٩٨
ممتلكات وآلات ومعدات	١٤	٦١٩,٢٩٩	٦٦٤,٦٤٩
إجمالي الموجودات		١٠١,٢٨٥,٩١٧	٩٧,٦٤٤,٩٩١
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة مستحقة إلى البنوك	١٥	٩٣,٩٠٨,٩١٩	١٩,٢٣٩,٠٥٣
ودائع العملاء	١٦	٥١,٥٧٩,٧٢٣	٥٠,١٢٩,٧٣٥
سندات دين	١٧	٢,٨٨٨,٣٧٣	٣,٥١٦,٥٩٣
قروض الأخرى	١٨	٥,٩٩٨,٤٨٥	٨,٨٩١,٠٥٣
مطلوبات عقود التأمين*		٧٦,٩٣٦	٦٠,٨٠٣
مطلوبات أخرى	١٩	٩,٣٣٦,٣٩٠	٣,٧٢٩,٠٤٦
إجمالي المطلوبات		٨٩,٨١١,١٩٦	٨٣,٥٦٦,١٨٣
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠ (أ)	٣,١٠٠,٤٦٧	٣,١٠٠,٤٦٧
احتياطي قانوني	٢٠ (ب)	٥,١١٠,١٨٩	٥,٠٩٥,٦٧٣
احتياطي مخاطر	٢٠ (ج)	١,٤١٦,٦٠٠	١,٣١٢,٦٠٠
احتياطي القيمة العادلة	٢٠ (د)	(٨٦,٤٥٩)	(١٢٤,٣٨٠)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٠ (هـ)	(٨٩,٢٤٩)	(٨١,٨٢٨)
أرباح مدورة		٩٨٨,٥٠٣	٧٧٦,٩٧٦
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		١٠,٤٤٤,٠٩١	١٠,٠٢٨,٨٠٨
أدوات مالية كرأس مال إضافي شريحة ١	٢٠ (و)	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية		١٤,٤٤٤,٠٩١	١٤,٠٢٨,٨٠٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		١٠١,٢٨٥,٩١٧	٩٧,٦٤٤,٩٩١

* لمعرفة التغيرات في أرقام المقارنة يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٣٨.

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٤ ، وتم التوقيع عليها نيابة عن مجلس الإدارة من قبل:

عبد الرحمن بن فهد بن فيصل الثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن محمد جبر آل ثاني
العضو المنتدب

PRICEWATERHOUSECOOPERS - Qatar Branch
FOR IDENTIFICATION PURPOSE ONLY

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من ١ إلى ٤.

الملحق رقم (03): بيان المركز المالي الموحد لبنك الدوحة القطري لسنة 2024

البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨	٧,٣٠٦,٨٣٠	٨,٦٣١,١٩٣
أرصدة لدى بنوك	٩	٢٠,٧٠٥,٣٨٣	٢٠,٥٢٥,٢٣٤
قروض وسلف للعملاء	١٠	٩١,٤٨٠,٠٠٨	٩١,٤٩٠,٤١٠
استثمارات مالية	١١	٣٣,٢٢٨,٦٢٥	٣٠,٧٦٢,٣٥٨
استثمارات في شركات زميلة والترتيب المشترك	١٢	٣,٦٥٩,٣٤٨	٣,٣٧٣,٣٠٧
عقارات ومعدات	١٣	٣,٠٨٥,٠٢٠	٣,٠٦٢,٧٩٩
موجودات غير ملموسة	١٤	٨٨,٥١٧	٦٢,٤١٠
موجودات أخرى	١٥	٦,٢٥٩,٢٦٥	٦,٤٦٨,٤٦٠
إجمالي الموجودات		١٦٥,٨١٢,٩٩٦	١٦٤,٢٧٦,٢٧١
المطلوبات			
أرصدة من بنوك	١٦	٢٠,٨٤٠,٢٨١	١٨,٨٠٥,٢٥٧
ودائع عملاء	١٧	٧٧,٠٠٦,٨١٧	٧٦,٥٤١,٢٢٨
سندات دين	١٨	١٠,٧٢٤,٨٩٠	٧,٨٩٩,٤٠٠
قروض أخرى	١٩	٢٤,٧٢٩,٦٥٥	٢٦,٢٦٦,٨٨٨
مطلوبات أخرى	٢٠	٦,٠١٢,٦٠٩	١٠,٤٥٧,٦٧٣
إجمالي المطلوبات		١٣٩,٣٢٤,٢٥٢	١٣٩,٩٧٠,٤٤٦
حقوق الملكية			
رأس المال	٢١	٤,٠٤٧,٢٥٤	٤,٠٤٧,٢٥٤
احتياطي قانوني	٢١	١٠,٢٠٣,٩٣٢	١٠,٠٢٤,٤٣٢
احتياطي عام	٢١	٢٦,٥٠٠	٢٦,٥٠٠
احتياطي مخاطر	٢١	٢,٢٧٤,٥٧٤	٢,٢٧٤,٥٧٤
احتياطي القيمة العادلة	٢١	(٥٥٧,٩٩٠)	(٣٩٠,٣٧٣)
احتياطي تحوط التدفق النقدي	٢١	(٦,١٢٧)	(١٦٣,٩٧٠)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢١	(٢,٤٦٤,٣٢٨)	(٢,٧١٨,٥٢٩)
احتياطيات اخرى	٢١	١,٤٢٠,٦٠٠	١,١٣٧,٩٥٤
احتياطي اعادة التقييم	٢١	١,٢٥١,٤٦٦	١,١٤٠,١٦١
أسهم حوافز الموظفين الوهمية	٢١	(١,١١٤,٩٨٨)	(١,١٣٩,٥٢٤)
أرباح مدورة		٥,٥٨٧,٨٤٧	٤,٣٤٧,٣٤٣
أدوات مالية مؤهلة ضمن الشريحة الأولى لرأس مال إضافي	٢١	٥,٨٢٠,٠٠٠	٥,٨٢٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مالكي حقوق الملكية في البنك		٢٦,٤٨٨,٧٤١	٢٤,٤٠٥,٨٢٢
المساهمات غير المسيطرة		٣	٣
إجمالي حقوق الملكية		٢٦,٤٨٨,٧٤٤	٢٤,٤٠٥,٨٢٥
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		١٦٥,٨١٢,٩٩٦	١٦٤,٢٧٦,٢٧١

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من جانب مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٥ ووقعها بالنيابة عن المجلس كل من:

الشيخ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد عمر حسين الفردان
العضو المنتدب

السيد جوزيف ابراهام
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

لأغراض التعريف فقط
KPMG For Identification Purposes Only

الملحق رقم (04): تواريخ استحقاق الموجودات والالتزامات خلال السنوات 2022-2023-2024

	أقل من شهر واحد		1-3 أشهر		3 أشهر -سنة	
	مجموع الموجودات	مجموع الالتزامات	مجموع ا الموجودات	مجموع الالتزامات	مجموع الموجودات	مجموع الالتزامات
2022	27550899	65301538	4897166	25314492	19671554	27179855
2023	19633822	47837428	9991102	18932300	29583234	42901907
2024	20368928	54245378	10004811	23926796	15684966	28460981

	1-5سنوات		أكثر من 5 سنوات		المجموع	
	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الالتزامات	مجموع الموجودات	مجموع الالتزامات
2022	37744856	24541047	64280081	1157027	154144556	143493959
2023	28153923	29125295	59669774	1145974	147031855	139942904
2024	36689868	31553829	65272194	1130583	148020767	139317567